هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية

جامعة البحرين

كلية الحقوق

الماجستير في القانون العام

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة الميدانية: 7-9 يونيو 2021

HA020-C3-R020

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب - مملكة البحرين 2022

جدول المحتويات

أ. **مقدمة** 3

ب. **بيانات البرنامج** 5

ج. **ملخص الأحكام** 7

د. **المعايير والمؤشرات** 9

المعيار (1) 9

المعيار (2) 24

المعيار (3) 36

المعيار (4) 48

هـ. **الاستنتاج** 59

أ. مقدمة

بموجب التفويض المخول لها، تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، من خلال إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، بإجراء نوعين من المراجعات التي تكمل إحداهما الأخرى، وهما: "المراجعات المؤسسية" التي يتم فيها تقييم المؤسسة بشكل عام، و"مراجعات البرامج الأكاديمية" التي يتم من خلالها تقييم مستوى جودة معايير التعليم والتعلم، والمعايير الأكاديمية، للبرامج الأكاديمية المقدمة في مختلف الكليات، وذلك وفق معايير ومؤشرات محددة يوضحها إطار مراجعة البرامج الأكاديمية.

بعد تعديل إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الأولى) وفق إجراءات "هيئة جودة التعليم والتدريب"، تم إقرار إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) من قبل مجلس الوزراء وذلك بموجب القرار رقم 17 لعام 2019. ومن ثم، بدأت "إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي" دورتها الثانية لمراجعة البرامج الأكاديمية في العام الأكاديمي 2019-2020.

يستند إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) على (4) معايير رئيسة تتضمن (21) مؤشرًا، وتشكل أساسًا لتقارير مراجعة البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي.

المعايير **الأربعة** المستخدمة في قياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للمعايير الدولية، وهي كالتالي:

المعيار 1: ***برنامج التعلُّم***
المعيار 2: ***كفاءة البرنامج***
المعيار 3: ***المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين***
المعيار 4: ***فاعلية إدارة وضمان الجودة***

تقرر لجنة المراجعة (المشار إليها فيما بعد باسم "اللجنة") في تقرير المراجعة، إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل معيار من هذه المعايير الأربعة أم لا. كما يُمْنَحُ حكمٌ لكل مؤشر مندرج تحت كل معيار من هذه المعايير، ويكون الحكم ("مستوف" أو "مستوف جزئيًّا" أو "غير مستوف")، وهذا سيؤدي إلى إصدار حكم نهائي لكل معيار، كما هو مبين في الجدول (1).

الجدول (1): وصف الأحكام

الحكم	الوصف
جدير بالثقة	جميع المعايير الأربعة مستوفاة
هناك قدر محدود من الثقة	استيفاء اثنين أو ثلاثة من المعايير، بما فيها المعيار الأول
غير جدير بالثقة	استيفاء معيار واحد فقط، أو عدم استيفاء كافة المعايير
	في جميع الحالات وعندما يكون المعيار الأول غير مُستوفٍ

يبدأ تقرير مراجعة البرنامج الأكاديمي بتقديم بيانات البرنامج قيد المراجعة، يتبعها ملخص مختصر عن الأحكام الممنوحة لكل مؤشر، وكل معيار، والحكمٌ العام للبرنامج.

ويتناول متن التقرير تحليلاً لحالة البرنامج، وقت إجراء المراجعة، وذلك وفقًا للمعايير والمؤشرات والتوقعات المُدْرَجة تحت كل مؤشر من المؤشرات. ويختتم التقرير بالخلاصة وقائمتي جوانب التقدير والتوصيات.

ب. بيانات البرنامج

اسم المؤسسة*	جامعة البحرين
الكلية/ القسم*	كلية الحقوق
اسم البرنامج/ المؤهل الأكاديمي*	الماجستير في القانون العام
رقم اعتماد المؤهل الأكاديمي	–
مستوى (الإطار الوطني للمؤهلات)	–
فترة الصلاحية في (الإطار الوطني للمؤهلات)	–
عدد الوحدات*	**9** وحدات + الرسالة
الساعات المعتمدة (الإطار الوطني للمؤهلات)	–
أهداف البرنامج*	1. تزويد المجتمع البحريني بخريجين ذوي خبرات قانونية متميزة لمزاولة العمل القانوني بكفاءة عالية. 2. توظيف البحث القانوني في مجال خدمة المجتمع ومتطلبات سوق العمل. 3. تعميق الدراسات القانونية بما يكفل تطوير العمل التشريعي والقضائي والفقهي.

مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج*	أن يكون الخريج قادرًا عند نهاية البرنامج على ما يلي: 1. الدراسة المعمقة لفروع القانون 2. القدرة على تحليل وتأصيل النصوص والوقائع القانونية. 3. القدرة عل التفنيد والترجيح بين المواقف الفقهية المختلفة والتشريعات المقارنة. 4. القدرة على استعمال مهارات البحث العلمي في إعداد الدراسات والبحوث القانونية بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل والمجتمع. 5. القدرة على مباشرة كافة الأعمال القانونية والقضائية بكفاءة وتميز.

* حقول إلزامية

ج. ملخص الأحكام

الحكم جدير بالثقة

المعيار/ المؤشر	العنوان	الحكم
المعيار (1)	**برنامج التعلم**	مستوفٍ
المؤشر 1.1	إطار التخطيط الأكاديمي	مستوفٍ
المؤشر 1.2	مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة	مستوفٍ جزئيًّا
المؤشر 1.3	محتوى المنهج الدراسي	مستوفٍ جزئيًّا
المؤشر 1.4	التعليم والتعلم	مستوفٍ
المؤشر 1.5	إجراءات التقييم	مستوفٍ
المعيار (2)	**كفاءة البرنامج**	مستوفٍ
المؤشر 2.1	قبول الطلبة	مستوفٍ
المؤشر 2.2	أعضاء هيئة التدريس	مستوفٍ جزئيًّا
المؤشر 2.3	الموارد المادية	مستوفٍ
المؤشر 2.4	نظم إدارة المعلومات	مستوفٍ
المؤشر 2.5	المساندة الطلابية	مستوفٍ
المعيار (3)	**المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين**	مستوفٍ

المؤشر 3.1	فاعلية التقييم	مستوفٍ جزئيًّا
المؤشر 3.2	النزاهة الأكاديمية	مستوفٍ
المؤشر 3.3	التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم	مستوفٍ جزئيًّا
المؤشر 3.4	التعلم القائم على العمل	غير منطبق
المؤشر 3.5	عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة	مستوفٍ
المؤشر 3.6	إنجازات الخريجين	مستوفٍ
المعيار (4)	**فاعلية إدارة وضمان الجودة**	مستوفٍ
المؤشر 4.1	إدارة ضمان الجودة	مستوفٍ
المؤشر 4.2	إدارة وقيادة البرنامج	مستوفٍ
المؤشر 4.3	المراجعة السنوية والدورية للبرنامج	مستوفٍ جزئيًّا
المؤشر 4.4	المقايسة المرجعية والاستبانات	مستوفٍ جزئيًّا
المؤشر 4.5	متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية	مستوفٍ

د. المعايير والمؤشرات

المعيار (1)

برنامج التعلم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً لأهدافه من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر 1.1: إطار التخطيط الأكاديمي

يوجد إطار تخطيط أكاديمي واضح للبرنامج، يشير إلى وجود أهداف واضحة تحدد الأغراض الرئيسة من تقديم البرنامج، وترتبط هذه الأهداف برسالة كل من المؤسسة، والكلية، وأهدافهما الإستراتيجية.

الحكم: *مستوف*

- لدى جامعة البحرين لوائح ونُظُم وسياسات تتعلق بطرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها. وقد طُرِحَ برنامج الماجستير في القانون العام في إطار هذه اللوائح في العام 2008. ولدى البرنامج أهداف ومُخرجات تَعَلُّم واضحة، وهيكل إداري مُنَظَّم، وآلية للتقييم. وفي الزيارة الافتراضية، وأثناء المقابلة مع الإدارة العليا للبرنامج، تم التأكد من أن هناك خطة إستراتيجية للكلية التي تطرحُ البرنامجُ وُضِعَت بناء على احتياجات سوق العمل، ومتطلبات المجال والتخصص العلمي، وروعي أن تكون هذه الخطة متوافقة مع خطة الجامعة. وقد اشترك الجميع في إعدادها، وتمت مراجعتها من قِبل اللجنة الاستشارية للبرنامج المكونة من أرباب الأعمال والخريجين. ولدى الكلية شراكات مع مجلس النواب، والمجلس الأعلى للمرأة وغيرها، التي توجه تنفيذ الخطة، وشراكات خارجية مثل: جامعة مارساي بفرنسا.

- تُحدَّد المخاطر المحتملة على المستويات المُختلفة من قِبل مجموعة من اللجان على مستوى قسم القانون العام والكلية، بالإضافة إلى مركز ضمان الجودة في الجامعة. كما يوجد سجل مخاطر كلية الحقوق للعام الأكاديمي 2020-2021، والذي يَعرِض خطة الكلية لإدارة المخاطر. إلا أنَّه لا توجد خطة لإدارة المخاطر المتعلقة ببرنامج الماجستير في القانون العام. وفي الزيارة الافتراضية، وأثناء المقابلة مع الإدارة العليا للبرنامج، تم التأكيد على أن الكلية تحولت – أثناء جائحة كورونا – إلى تقديم

التعليم عن بعد عن طريق إعداد دورات للأساتذة والطلبة حول كيفية التحول الرقمي، وأنَّ لها خطة في حالة العودة المحدودة في الفصل القادم للدراسة في قاعات المحاضرات، حيث إنَّ عددَ طلبة البرنامج بالشعب محدودٌ؛ مما يسمح بالدراسة مع التباعد الاجتماعي. وأثناء مقابلة أخرى، مع أعضاء من الإدارة العليا، تم الإشارة إلى أنَّ القسم يتحرك في ضوء المخاطر التي تحدث، وضُرِبَ مثالٌ على ذلك، بما قام به القسم عندما اضطر أحد الأعضاء إلى تقديم استقالته أثناء الفصل الدراسي. وظهر من خلال الاطلاع على سجل مخاطر كلية الحقوق للعام الأكاديمي 2020–2021 تضمينه مخاطر محتملة التي من الممكن أن تواجه كل برامج كلية الحقوق، مع تحديد طرائق مواجهة هذه المخاطر، والمسئول عن ذلك، ونسبة تحقق المخاطر المحتملة. ومن ضمن هذه المخاطر الفشل في تسكين البرنامج على الإطار الوطني للمؤهلات، وخطر المنافسة من جامعات أخرى.

- لم يُسَكَّنْ بعد برنامج الماجستير في القانون العام على الإطار الوطني للمؤهلات. وقد أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى أنه توجد خطة للتسكين، دون بيان لها. ويذكر تقرير التقييم الذاتي، أنه بالتزامن مع نظام طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها، وسياسة ضمان الجودة في جامعة البحرين، فإن طرح البرنامج قد أخذ في الاعتبار مُتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات عند تقديمه لاستمارة طلب طرح أو تطوير البرامج الأكاديمية في جامعة البحرين، والتي تتطلب وجود دراسة لاحتياجات سوق العمل، وعمل مقايسة مرجعية للخطط والمناهج الدراسية للتَّأَكُّدِ من ملاءمة التصميم والتدرج في مستويات البرنامج، وتحديد إستراتيجيات التقييم والتدريس، وتحديد المستوى والساعات المعتمدة بحسب الإطار الوطني للمؤهلات. كذلك، أثناء الزيارة الافتراضية، أَكَّدَتِ الإدارةُ العليا في الكلية على أن طرح البرنامج قد جاء في ضوء دراسة لاحتياجات سوق العمل.

- لدى البرنامج اسمٌ واضحٌ ومعروفٌ؛ وهو: "برنامج الماجستير في القانون العام". ويُعبِّر هذا الاسم عن نوع البرنامج ومحتواه ومستواه. وهو مستخدم في الوثائق التي تصف البرنامج، وعلى الموقع الإلكتروني للكلية، وفي الخطة الدراسية المعتمدة للبرنامج، وفي الجداول الدراسية. كما أنَّ هذا الاسم (الماجستير في القانون العام)، مستخدم في شهادة التخرج. وأثناء الزيارة الافتراضية، وفي المقابلة مع أعضاء من الإدارة العليا، تمَّ تأكيد أنه يُمكن في المستقبل أن يُشار في شهادة التخرج إلى فرع القانون العام ذي الصلة. وتؤيد اللجنة هذا الاتجاه بأن يُشار بين قوسين إلى فرع القانون الذي أعَدَّ الطالب رسالته فيه،

أو أن يُذكَر عنوان رسالة الماجستير في الشهادة، كما تم ذكره في التوصية ضمن فقرة: (2.4) من هذا التقرير.

- لدى البرنامج ثلاثة أهداف؛ وهي: (1) تزويد المجتمع البحريني بخريجين ذوي خبرات قانونية متميزة لمزاولة العمل القانوني بكفاءة وفاعلية؛ (2) توظيف البحث القانوني في مجال خدمة المجتمع ومتطلبات سوق العمل؛ (3) تعميق الدراسات القانونية بما يكفل تطوير العمل التشريعي والقضائي والفقهي. وظهر للجنة المراجعة من الأدلة المساندة أنه تم إجراء مراجعة لأهداف البرنامج في العام الأكاديمي 2019-2020، من قبل اللجنة الاستشارية للبرنامج، وذلك من خلال استبيان لقياس مدى رضا أعضاء اللجنة عن الأهداف، نتج عنه نسبة رضا جيدة لم تؤدِّ إلى أي تغيير أو تحديث في الأهداف، وهذا ما تم التأكيد عليه في تقرير التقييم الذاتي.

- ترتبط الأهداف الثلاثة لبرنامج الماجستير في القانون العام على نحو واضح وجيد برسالة الكلية والجامعة. وتوجد إستراتيجية البحث العلمي في كلية الحقوق، ووفقًا لهذا، نَشَرَ أعضاء هيئة التدريس بقسم القانون العام عددًا من البحوث في مجلات قانونية مُعتبرة. كما توجد خطة بحثية لأعضاء هيئة التدريس بقسم القانون العام 2021 – 2024، مع وجود متابعة للإنجاز البحثي. وأثناء الزيارة الافتراضية، وفي المقابلة مع الموظفين الإداريين والأكاديميين أَكَّدوا أنَّ هناك خطة بحثية في الكلية تُعَد بشكل سنوي، ويشترك فيها أعضاء هيئة التدريس، وتوضع بناء على الواقع، وما هو جديد في مجال القانون العام مثل التشريعات الاقتصادية والتشريعات البيئية وغيرهما. وتعمل هذه الخطة وفقًا للخطط الإستراتيجية في الجامعة، وأثناء الاجتماع مع مُنَسِّق الدراسات العليا، وممثلين عن لجنة الدراسات العليا بقسم القانون العام؛ ذكروا أنَّ الخطة البحثية تُعَد على ضوء الخطط الإستراتيجية والتشغيلية في الجامعة والكلية، وأيضا على ضوء التغذية الراجعة من لجنة أرباب الأعمال بالنسبة للموضوعات البحثية التي يتعين وضعها في الخطة البحثية. وفي المقابلة مع الإدارة العليا للبرنامج، تم التأكد من أنه توجد حوافز مادية على شكل مكافآت للنشر العلمي، كما تقامُ سنويًّا حفلةُ تكريم للأساتذة كمحفز لهم للنشر.

-

المؤشر 1.2: مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة

توجد مواصفات واضحة للخريجين في إطار مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر من المقررات، تُلائم مستوى الدرجة الأكاديمية، وتلبي متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات.

الحكم: *مستوف جزئيًا*

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى دليل مركز ضمان الجودة والاعتماد بالجامعة، الذي يتضمن تحديدًا للمواصفات المستهدفة لخريجي الجامعة، أبرزها القدرة على التواصل، الكفاءة في استخدام تقنيات المعلومات، امتلاك مهارة معرفية جيدة، امتلاك مهارة التفكير النقدي، مهارة التعامل مع المعلومات، التحلي بحس المسئولية، والسعي للتعلم مدى الحياة. ويوضح تقرير التقييم الذاتي، أنَّ هذه المواصفات مدرجة في أو مشتقة من مخرجات التعلم على مستوى الجامعة والبرنامج، التي يتم تقديمها عبر جميع البرامج الأكاديمية. وأثناء الزيارة الافتراضية، أَكَّدَ مُنَسِّق الدراسات العليا على حرص قسم القانون العام على أن يكون الخريجون قادرين على التحليل والاستنتاج، ومتمكنين من البحث العلمي، واستخدام المكتبة.

- لدى برنامج الماجستير في القانون العام خمسة مخرجات؛ مذكورة بوضوح في وثائقه. وترتبط بأهدافه الثلاثة، وهي أيضا ملائمة لنوعه ومستواه بشكل عام. إلا أنَّ اللجنة لاحظت أن المخرجات لا تتضمن "النَّقد"، على الرغم من أنَّ أحد المخرجات التعليمية لجامعة البحرين(University Intended Learning Outcomes) يركز على المهارات المعرفية ومهارات التفكير النقدي: "امتلاك قاعدة معرفية جيدة في المجالات التعليمية العامة، وإثبات وتطبيق مهارات التفكير النقدي والإبداعي والمهارات المعرفية، والمهارات المحددة في التخصص الرئيس أو البرامج المهنية". ولا شك أن التفكير النقدي مهم جدًّا في الدراسات القانونية. لذلك، تنصح اللجنة أن تتضمن مخرجات تعلم البرنامج تعزيز القدرة على النقد.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنه تجب صياغة مخرجات التَّعَلُّم مع الاهتمام بأنها تعكس مستوى الإطار الوطني للمؤهلات، وتكون صيغة المخرج صحيحة، كما يجب مراعاة استخدم أفعال مناسبة تصفُ المتوقعَ إنجازُه من الطالب. وأثناء الزيارة الافتراضية، ذكر في المقابلة مع أعضاء من الإدارة

العليا، أنه جرت مؤخرًا مراجعة أهداف ومخرجات التَّعَلُّم من خلال تغذية راجعة من سوق العمل، وهذه التغذية سُلِّمت للجنة المناهج للتحليل، ولتعديل المخرجات. إلا أن لجنة المراجعة قد لاحظت أن الوثائق ذات الصلة لا تميز بين الأهداف والمخرجات التعليمية لكل من برنامجي الماجستير في القانون العام، والماجستير في القانون الخاص. كما أنَّ صياغة بعض مخرجات البرنامج غير محددة بشكل كافٍ، ولا تبدأ بفعل محدد؛ مما يصعب من قياسها، مثل المخرج الخامس "القدرة على مباشرة كافة الأعمال القانونية والقضائية بكفاءة وتميز". وبناء على ذلك، توصي اللجنة بإعادة النظر في مخرجات تعلم البرنامج الحالية، ومراجعتها؛ لتعكس بالتحديد التخصص الدقيق للبرنامج، ولجعلها قابلة للقياس بدقة ومتوائمة بشكل واضح مع المعايير الدولية، ومتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات.

- تحتوي المقررات الدراسية على مخرجات تعلُّم. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تُصَاغُ المخرجات التعليمية المتوقعة للمقرر من قبل مدرس المقرر، ثم تُناقش، ويُوافق عليها من قبل لجنة ضمان الجودة ومجلس القسم. وفي بداية كل فصل دراسي، يُطلَب من مدرس المقرر مراجعة استمارة توصيف المقرر الخاصة به قبل تزويد الطلبة بها، ويُرجَع إلى تقرير التحقق الداخلي للتَّأَكُّد من المعايير المطلوبة والتي تضمن التأكد من المخرجات التعليمية من حيث ملاءمتها لمستوى المقرر وملاءمتها للمستوى الذي ستُسكّن عليه ضمن الإطار الوطني للمؤهلات. ولجنة المناهج هي التي تراجع وتتأكد من تحقق مخرجات التعلم.

- وقد أجرى مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في كلية الحقوق في العام الجامعي 2020-2021، دراسة وبحث لمقارنة البرامج الأكاديمية للكلية مع برامج أكاديمية مماثلة في جامعات أخرى؛ لقياس مدى توافقها من حيث مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة، وتبين التوافق بينها في مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة والمقررات الدراسية. كما قام المكتب بعمل مقايسة مرجعية مع المعايير القومية الأكاديمية القياسية؛ لقطاع كليات الحقوق التي نظمتها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر. وأجرت الكلية عددًا من الاستبيانات التي استهدفت أرباب الأعمال لاستطلاع مدى الرضا عن مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة، وفرص التحسين الممكنة.

- يُشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّه يتم الربط بين المخرجات التعليمية المتوقعة للمقررات، وبين المخرجات التعليمية للبرنامج هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، تُجمَع نتائج تقييمات جميع مخرجات المقررات معًا؛ للتحقق من إنجاز الطلبة لمخرجات البرنامج. وأثناء الزيارة الافتراضية، وفي المقابلة مع

الأساتذة بالقسم، ذكروا أنَّه يوجد ربط بين مخرجات تعلم المقررات، ومخرجات تعلم البرنامج، وهناك لجان (مثل: لجان الاعتدال، ولجنة ضمان الجودة)، تُراجع وتتأكد من عمليات الربط، ومن قياس مخرجات التعلم. غير أنه بالرجوع لاستمارات توصيف المقرر، وجدت لجنة المراجعة عدة أمثلة تشير إلى عدم وجود ربط ملائم بين مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج. فعلى سبيل المثال، في توصيف مقرر القانون الجنائي (LAW522)، تُذكَر به سبعة مخرجات للبرنامج، وهي في حقيقة الأمر خمسة فقط، ويشير التوصيف إلى تحقق المخرج (6)، والمخرج (7)، وهما غير موجودَيْن في المخرجات (وكذلك هو الحال في LAW524، LAW529، LAW532، LAW541). كما أن المقرر (LAW522)، لا يستهدف تحقيق المخرجات 1 و 2 و 3، على الرغم من أنها أساسية في القانون الجنائي. وكمثال آخر، لا يوجد في عدة مقررات (مثل LAW527 و LAW529 و LAW530) أي ربط بين المخرجات التعليمية المتوقعة فيها، والمخرجات التعليمية للبرنامج. وبناء عليه، توصي اللجنة بضرورة الربط الملائم بين مخرجات تعلم المقررات والبرنامج، وبضمان اِتِّسَاق مخرجات كل مقرر مع مخرجات البرنامج من خلال تحديد كل عضو هيئة تدريس لأهداف ومخرجات المقررات المُكلَّف بتدريسها، والربط بينها وبين المساقات المختلفة للبرنامج في مصفوفة يتمُّ اعتمادها من قبل مجلس القسم.

- تتضمن مقررات الدراسة بالبرنامج مقرر مناهج البحث (500LAW)، ومقرر الأطروحة (530LAW). ويؤكد تقرير التقييم الذاتي، توافق مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة لمكوِّنات الجانب البحثي مع مخرجات البرنامج، وبالرجوع إلى توصيف مقرر مناهج البحث (500LAW)، ظهر للجنة الربط، والتوافق بين مخرجاته، ومخرجات البرنامج. أمَّا بالنسبة لتوصيف مقرر الأطروحة (530LAW)، فلم يتوفر فيه الربط بين المخرجات. لذلك، تحث لجنة المراجعة البرنامجَ بالتأكد من ربط كافة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات المتعلقة بالجانب البحثي في البرنامج مع مخرجات تعلُّمه المطلوبة؛ للتمكن من الحكم على توافقها، كما ورد في التوصية السابقة.

المؤشر 1.3: محتوى المنهج الدراسي

المنهج الدراسي منظم بطريقة تتيح التدرج الأكاديمي في صعوبة المادة العلمية، مسترشدًا بمستويات الإطار الوطني للمؤهلات وساعاته المعتمدة، ويوفر توازنًا بين المعرفة والمهارات، وبين النظرية والتطبيق العملي، ويُلبي أعرافَ ومعايير التخصص الأكاديمي.

الحكم: *مستوف جزئيًا*

- عدد الساعات المعتمدة لبرنامج الماجستير في القانون العام (33) ساعة (موزعة على 9 مقررات دراسية، بواقع 3 ساعات لكل مقرر بالإضافة للأطروحة والتي تعادل 6 ساعات). وتوجد (8) مقررات إجبارية، ومقرر اختياري واحد يختاره الطالب من بين (4) مقررات. ولا توجد مقررات مسبقة. والحد الأدنى للعبء الدراسي في الفصل الواحد هو ثلاث مقررات؛ أي (9) ساعات معتمدة، والحد الأقصى (4) مقررات؛ أي (12) ساعة معتمدة، ويسمح للطالب تسجيل أقل من (3) مقررات في الفصل الدراسي مرة واحدة خلال فترة دراسته، ويستثنى من الحد الأدنى إذا كان قد تبقى على الطالب مقرر واحد فقط من مقررات البرنامج، كما يُسمَح للطالب تسجيل مقرر واحد عند تسجيل الأطروحة، ويلتزم بما يطرحه القسم المعني من مقررات دراسية في هذا النطاق؛ بالإضافة إلى ست ساعات للأطروحة. وتعدُّ لجنة المراجعة عدد ساعات البرنامج مناسبًا مقارنة بالكليات الأخرى، وأنَّ الخطة الدراسية ملائمة من حيث تدرج المقررات الدراسية سنة بعد أخرى، بما يتناسب مع مستويات الإطار الوطني للمؤهلات، وساعات البرنامج المعتمدة. وعبء الطالب في الفصل الدراسي يُعَدُّ مقبولا مع ملاحظة أنه ليس من شروط القبول بالبرنامج تَفَرُّغ الطالب.

- تُقتَرح موضوعات المنهج الدراسي من قِبَلِ أساتذة المقررات في بداية الفصل، وتُقدم لمجلس القسم. وتتم الموافقة على موضوعات المقررات في مجلس الكلية. وأثناء الزيارة الافتراضية، وفي المقابلة مع الإدارة العليا للبرنامج، تمت الإشارة إلى أنَّ التغذية الراجعة من سوق العمل، وأرباب الأعمال أدت إلى بعض التعديلات في الموضوعات. وتُغطِّي موضوعات المقررات الجانبين النظري والمهني. وقد أجرت الكلية مقايسة مرجعية مع برامج تطرحها جامعات مماثلة محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، حيث تبين أن برنامج الماجستير في القانون العام يتفق والمعايير المعتمدة بالنسبة للساعات المعتمدة، بالإضافة لهيكل البرنامج ومخرجاته التعليمية. كذلك، يخضع البرنامج لمراجعة من قِبَل لجنة المناهج في الكلية التي تستقبل بدورها المقترحات التي تُرفَع لها من اللجان المعنية في القسم العام، وتؤخذ في الاعتبار الاقتراحات التي يُقدمها أرباب الأعمال.

- يَظهر من استمارات توصيف المقرر الدراسي، أنَّ هناك حرصًا على الربط بين النظرية والتطبيق العملي، وبين المعارف والمهارات من خلال التطبيقات القضائية البحرينية والمقارنة، والاهتمام بمهارات التحليل والاستنتاج والتفكير، ويعتمد هذا الأمر على أستاذ المقرر. إلا أنه لاحظت اللجنة أنه لا توجد

آلية مطبقة للتَّأَكُّد من تحقيق ذلك. وأثناء المقابلة مع الإدارة العليا للكلية، أُكِّدَ للجنة أنَّ أحد التحديات الرئيسة التي تواجه البرنامج هي مواكبة التطورات السريعة التي تحدث في المجتمع؛ ولا سيما في إطار ثورة المعلومات، ولهذا، تطرح الكلية موضوعات جديدة كمقرر الجرائم المستحدثة. كذلك، الكلية بصدد التفكير في برنامج بيني يربط بين القانون والتكنولوجيا/المعلوماتية مع كلية إدارة الأعمال. وأثناء المقابلة مع الأطراف الخارجيين ذوي العلاقة، أَكَّدَ البعض على ضرورة زيادة التركيز على الأمور العملية. كذلك أثناء المقابلة مع الأساتذة، اِتَّضَحَ للجنة أنه لا يُكلَّف الطلبة بعمل بحث في كل مساق؛ وإنما يُتطَلب منهم إعداد عروض باستخدام الباوربوينت. لذلك، تقترح اللجنة أن يعتمد مجلس قسم القانون العام نسبة معينة من المحاضرات للتطبيقات العملية، بحيث تُخصص هذه المحاضرات لطرح قضايا ومشكلات يُطلب من الطلبة حلها، وتتناول قضايا معاصرة واقعية، ودراستها كحالة يمكن الاستفادة منها. كذلك، يمكن أن تتضمن الامتحانات التحريرية جزءًا من الأسئلة يُخصص لقضية أو مشكلة. وأخيرًا، تنصح اللجنة إعطاء وزن أكبر للرسالة؛ لأنها أفضل تطبيق للربط بين النظرية والتطبيق العملي؛ كأن تكون الساعات المعتمدة للرسالة (9) ساعات بدلا من (6) ساعات. ويُقتَرح التأكيد على تكليف الطالب في كل مقرر بعمل بحث يُراعَى فيه المنهجية العلمية، والتوسع في تكليف الطلبة بإعداد الأبحاث، والتعليق على الأحكام، وتفسير النصوص في بعض المقررات، وتناول موضوعات معاصرة واقعية، ودراستها كحالة يمكن الاستفادة منها.

- يظهر من استمارات توصيف المقرر الدراسي، أنَّ محتوى المقررات الدراسية يُغطِّي جميع العناصر المتوقعة من حيث العمق والاتساع. إلا أنَّه تبين للجنة المراجعة أنَّ هناك بعض استمارات توصيف المقررات – مثل مقرر السياسة الجنائية (LAW541)، ومقرر مناهج البحث العلمي (LAW500) – التي لا يوجد بها توصيف للمقرر. ولهذا، توصي اللجنة بضرورة أن يكون هناك توصيف لمحتوى كل المقررات الدراسية، ويُقتَرح أن يوضع هذا التوصيف على موقع الكلية الإلكتروني.

- يظهر من استمارات توصيف المقرر الدراسي، أن المراجع التي تعتمد عليها الخطة الدراسية حديثة ومناسبة بشكل عام، مع وجود بعض الاستثناءات كما سيذكر لاحقًا؛ فيُخصص أستاذ كل مقرر قائمة بالمراجع الأساسية التي يمكن للطلبة الرجوع لها أثناء المحاضرات، مُراعيًا في ذلك حداثة المراجع، ومناسبة محتواها العلمي؛ للموضوعات المطروحة، والمختارة في كل فصل دراسي. غير أنَّ هناك بعض استمارات توصيف المقررات – مثل القانون الدولي (LAW529)، والسياسة الجنائية

(LAW541) – لا توجد بها مراجع. كما أنَّ مراجع مقرر الجرائم المستحدثة (LAW532)، وأيضًا مراجع مقرر القضاء الإداري (LAW526)، محدودة وقديمة. كذلك فإنَّ مراجع مقرر مناهج البحث العلمي (500LAW) محدودة، وبالنسبة لمقرر القانون الدولي الإنساني (529LAW)، يوجد فقط مرجع واحد وهو مرجع عام جدًّا، وليس مرجعًا متخصصًا في القانون الدولي الإنساني. ولا تتضمن مراجع المقررات الدراسية – باستثناء مقرر القانون المالي (528LAW) – إلا كتبًا لا مراجع، فلا يوجد تنوع فيها؛ فعلى سبيل المثال، لا توجد مقالات في مجلات علمية. وأثناء المقابلة مع الأساتذة، علمت اللجنة أنَّ السبب في ذلك هو توجيه الطلبة إلى المراجع الرصينة، والتي تكون في الغالب كتبًا قانونيةً لأساتذة معتبرين في التخصص. وتوصي اللجنة بضرورة أن تتضمن كل المقررات مراجع وفيرة وحديثة، وأن يكون هناك تنوع فيها بحيث تتضمن كتبًا، ومقالات، وتقارير قانونية.

- تتضمن خطة برنامج الماجستير في القانون العام مساق مناهج البحث القانوني والأطروحة (500LAW، 530LAW). وعلى الرغم من أنه لا يوجد ربطٌ شاملٌ لمخرجات التعلم المطلوبة لمكونات الجانب البحثي مع مخرجات تعلُّم البرنامج، كما ذكر سابقًا في فقرة: (1.2)، إلا أنه ترى اللجنة أنَّ طبيعة مخرجات مقررات الجانب البحثي في إمكانها أن تساهم – بالإضافة إلى المقررات الأخرى – في تحقيق مخرجات البرنامج.

- يتضمن دليل كتابة الأطروحات العلمية في جامعة البحرين، توضيحًا للانتحال الأكاديمي. كما توجد لجنة للمخالفات المسلكية، ويستخدم برنامج Turnitin، في كشف الانتحال. ومن مهام الأستاذ المشرف على الأطروحة التأكد من خلوها من الانتحال الأكاديمي، ويتولى مُنَسِّق الدراسات العليا في الكلية متابعة تطبيق تلك النظم بالتنسيق مع عمادة الدراسات العليا. وأثناء الزيارة الافتراضية، وفي المقابلة مع طلبة البرنامج، أكَّدوا أنهم يدرسون أخلاقيات البحث العلمي في مقرر أصول البحث العلمي، وأنَّه كان هناك تدريب مكثف في البحث العلمي، وهذا أفادهم كثيرًا في عملهم، وعزز لديهم الاعتماد على النفس في البحث العلمي والتعمق في الموضوعات، وأسسهم بشكل جيد في تحليل المواد القانونية بتعمق؛ مما جعلهم متميزين في عملهم، كما ذكروا أنَّ البرنامج قائم على تقديم العروض التوضيحية، وهذا يعزز مهارات الإلقاء، وكذلك أثنوا على الإشراف البحثي. وأثناء المقابلة مع الأطراف الخارجيين ذوي العلاقة، أبدوا رضاهم عن مستوى خريجي البرنامج الذين يعملون بالفعل لديهم.

المؤشر 1.4: التعليم والتعلم

تدعم المبادئُ والطرائقُ المستخدمةُ في تدريس البرنامج تحقيقَ أهدافه، ومخرجات تعلُّمه المطلوبة.

الحكم: *مستوفٍ*

- لدى جامعة البحرين سياسة للتعليم والتَّعَلُّم؛ وتجدها لجنة المراجعة سياسة واضحة تتطلب استخدام مجموعة من أساليب التدريس المناسبة. وتعمل سياسة وأساليب التعليم في البرنامج على تطبيق هذه السياسة؛ بهدف إعداد طالب الماجستير ذهنيًّا وعمليًّا، ودعمه بالخبرات، والمعلومات، والمهارات اللازمة لمزاولة العمل القانوني المتخصص، كما تهدف سياسة وأساليب التعليم والتَّعَلُّم إلى إطلاع طالب الماجستير على التشريعات المقارنة المتعلقة بالمسائل المطروحة في الخطة الدراسية للمقررات.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تُطبِّق الكليةُ مجموعة من إستراتيجيات التدريس والتَّعَلُّم. وتتوافق طرائق التدريس مع إرشادات الجامعة. والتي تُذكَرُ بوضوح في توصيف المقررات. ووفقًا لما ذكر أثناء المقابلات، فإنَّ لأعضاء هيئة التدريس الحرية في اختيار أساليب التدريس التي تتناسب مع المقررات التي يتم تدريسها، كطرائق التدريس التقليدية المعتمدة على السبورة، والشرائح المتعددة الوسائط، والعرض المرئي إلى جانب طرائق التدريس الإلكتروني من خلال استخدام الصفوف الافتراضية عبر منصات التعلم عن بعد.

- تُطبِّق الكلية سياسة التعليم الإلكتروني. وفي ظل جائحة كورونا، قامت بتفعيل التدريس الإلكتروني من خلال استخدام منصات التعليم عن بعد، وتدريب أعضاء هيئة التدريس والطلبة على كيفية استخدامها في عملية التعليم والتعلم. وقد تمَّ استحداث نظام المحاضرات الإلكترونية لجميع المقررات في البرنامج، والتي تعتمد على استخدام وسائل التكنولوجيا المتاحة بمختلف صورها وتطبيقاتها، حيث تم تنظيم العديد من ورش العمل لتدريب أعضاء هيئة التدريس على كيفية استخدام المنصات الإلكترونية التي تدعمها الجامعة في عملية التَّعَلُّم الإلكتروني كالـ (BlackBoard)، ومنصة (Microsoft Teams) ، والورش التدريبية حول كيفية تصميم الاختبارات على منصات التَّعَلُّم الإلكترونية. وقد تم وضع استبيانات للطلبة؛ للحصول على ملاحظاتهم وآرائهم حول أسلوب التعليم الإلكتروني؛ من أجل معرفة المشكلات التي تواجههم، والعمل على حلها، وأيضًا تم عمل استبيانات لأعضاء هيئة التدريس؛ لقياس مدى رضاهم عن الأدوات، والتطبيقات المتاحة في تفعيل آلية التعليم الإلكتروني، حيث أبدوا رضاهم. وأثناء المقابلة

مع الإدارة العليا للكلية، ذُكِرَ أنه لمواجهة جائحة كورونا؛ تم تشكيل لجنة خاصة (لجنة التحول الرقمي)، وتفعيل أنظمة ومنصات التَّعَلُّم الرقمي (BlackBoard & Microsoft Teams)، وتقديم التدريب اللازم للطلبة وأعضاء هيئة التدريس. كذلك، في مقابلة الأساتذة، أكَّدوا أنه بالنسبة للدراسات العليا، فقد أثبت التَّعَلُّم الإلكتروني أنه مفيدٌ جدًّا، وخاصة للطلبة خارج البحرين، وهو يعطي نتائج جيدة جدًّا. كما أنَّ بيئة التعليم والتَّعَلُّم جيدة جدًّا، حيث تتوفر بنية تحتية قوية للتعليم والتَّعَلُّم من مكتبة الجامعة المركزية، ومكتبة الكلية التخصصية. ويرفع مركز التعليم الإلكتروني تقارير شهرية وأخرى فصلية، وتقارير تصدر عند الحاجة، ووفقًا لطلب الكليات. وتُناقَش هذه التقارير في اجتماعات مجلس الجامعة. وتُقَدِّر اللجنة الدور الذي قام به القسم والكلية والجامعة للتحول إلى التعليم عن بُعد.

- كما ذُكِر أثناء مقابلات متفرقة مع أعضاء هيئة التدريس وطلبة وخريجي البرنامج، تُشجِّع سياسة التعليم والتَّعَلُّم في قسم القانون العام على مشاركة الطلبة في عملية التَّعَلُّم، وتحفيزهم من خلال حلقات النقاش، وإعداد البحوث والتقارير، والعصف الذهني، والعمل في مجموعات، وإشراك الطلبة في تحمل المسئولية في التحضير للمحاضرات، وتحليل النصوص القانونية ذات العلاقة، والقيام بالتفنيد والترجيح بين المواقف الفقهية المختلفة، وتقديم العروض المرئية، والتَّعَلُّم القائم على حل المشكلات، والتَّعَلُّم القائم على التقصي، والتَّعَلُّم القائم على البراهين لإكساب الطالب مهارات حل المشكلات القانونية، والتدريب على استخدام المكتبة الرقمية، وقواعد البيانات الإلكترونية المتاحة. كما تحرص الكلية على عقد ورش العمل لطلبة الدراسات العليا؛ لتأهليهم على كيفية الدراسة لمقرر الأطروحة، وكيفية إعدادها، وتعريفهم بالقواعد والأساسيات التي تحكمها، حيث نَظَّمَت الكلية عدةَ ورش عمل لتدريب الطلبة على خطوات كتابة البحث، وتحميله على نظام إدارة التعلم الإلكتروني المناسب، وورشة عمل لتعريف الطلبة بمصادر البحث، وكيفية استخدام مكتبة الجامعة الإلكترونية، وورشة عمل لتدريب الطلبة على مهارة كتابة الأطروحة، والنزاهة العلمية، وورشة عمل لتدريب الطلبة على مهارات العروض والتقديم والإلقاء الأكاديمي، وورشة عمل لتدريبهم على كتابة أوراق علمية منبثقة عن الأطروحة. وتقدر اللجنة هذه الأنشطة؛ كونها تساعد الطلبة على اكتساب مهارة الدمج بين الجانبين النظري والتطبيقي، ومهارات التعلم المستقل.

- تُشجِع الكلية طلبتها في مرحلة الماجستير في القانون العام على ممارسة البحث العلمي من خلال دراسة مقرر مناهج البحث (LAW500). كذلك، أنشأت الكلية المكتبة القانونية، التي توفر مجموعات

من المراجع الورقية والإلكترونية من كتب ودوريات ورسائل جامعية ووثائق أخرى، بحيث يمكن للطالب الوصول إلى كافة المراجع القانونية التي يحتاجها، والاستعانة بها في دراسته وفي كتابة أطروحته وأبحاثه. كما نَظَّمَت الكلية عددًا من ورش العمل لطلبة الماجستير عن كيفية استخدام المكتبة الإلكترونية للجامعة، للتَّعَرُّف على آلية استخراج المصادر القانونية من قواعد البيانات، وكذلك تدريب الطالب على أساسيات التعليق على الأحكام القضائية. وتدعم الكلية مجال الابتكار، والإبداع لدى الطلبة من خلال إلزامهم بإعداد أطروحة بحثية تتناول بالدراسة، والبحث، والمناقشة، مشكلة قانونية عملية من خلالها يقوم الطالب بالبحث عن إيجاد الحلول، والمعطيات اللازمة لها، واعتمادها في صورة توصيات تقدم لذوي الشأن في المؤسسات الحكومية، والقانونية ذات العلاقة. وترى اللجنة أنَّ الأنشطة القائمة على البحث بالإضافة إلى الأنشطة العملية المتاحة لطلبة الدراسات العليا تدعم تعميق، وتوسيع مدارك الطلبة البحثية، وتنمي قدراتهم المتعلقة بالبحث العلمي، وتحفزهم نحو الابتكار والإبداع.

- تدعمُ الكلية ثقافة التعليم الذاتي من خلال حث الطلبة على الالتحاق بالدورات التدريبية ذات الصلة بالتخصص، وورش العمل المنعقدة في الكلية، وأيضًا من خلال حثهم على المشاركة، وحضور الندوات العلمية، والمؤتمرات القانونية. وكشفت نتائج الاستبانة التي أجريت الطلبة 2020–2021، عن المشاركة الفاعلة لهم. وبناءً عليه، ترى لجنة المراجعة أنَّ بيئة التعلم تعزز مفهوم التعلم مدى الحياة.

المؤشر 1.5: إجراءات التقييم

توجد إجراءات مناسبة للتقييم، تشتمل على سياسات وإجراءات لتقييم إنجازات الطلبة، وهي مطبقة ومعروفة لجميع الجهات ذات العلاقة.

الحكم: *مستوف*

- تستخدم جامعة البحرين، ووحداتها الأكاديمية (الكليات والأقسام)، إطار تقييم يتضمن لوائح مهمة تشمل سياسة وإجراءات تقييم واضحة ومناسبة، يطبقها البرنامج بما يتفق مع نظام الدراسات العليا في الجامعة. كما توجد معايير واضحة للتقييم ولمنح الدرجات، حيث تتكون عملية التقييم من جزئين أساسيين: أحدهما تقييم المقررات النظرية، ومادة مناهج البحث التي يدرسها الطالب، و**الآخر** تقييم مقرر الأطروحة المقدم في أحد الموضوعات المعتمدة من قبل مجلس القسم والكلية. وهذا، ما تم التأكد منه خلال

الاطلاع على ملفات مقررات البرنامج. كما أنَّ إجراءات التقييم معروفة جيدًا لأعضاء هيئة التدريس والطلبة، حيث يوزع أساتذة المقررات على الطلبة في بداية كل فصل دراسي استمارات توصيف المقررات التي تتضمن آليات التقييم، وطرائق توزيع الدرجات المئوية في المقررات.

- وفق ما ذُكِرَ في تقرير التقييم الذاتي، فإنَّ سياسات وإجراءات التقييم معروفة لأعضاء هيئة التدريس وللطلبة، حيث يقوم أساتذة المقررات بإعلامهم بها، وشرحها لهم في بداية كل فصل دراسي، من خلال توزيع وتعميم استمارات الخطة الدراسية للمقررات المتضمنة آلية التقييم، وطريقة توزيع الدرجات، وهو ما أكده الأساتذة والطلبة – أثناء المقابلات – وما ظهر للجنة المراجعة عند الاطلاع على توصيفات مقررات برنامج الماجستير.

- يقوم الأساتذة المكلفون بتدريس طلبة الدراسات العليا بإجراء التقييم التكويني والتجميعي للمقررات النظرية كعملية منهجية منظمة؛ تهدف لتقييم الطلبة أثناء الفصل الدراسي؛ لقياس مدى اكتسابهم للمعرفة التامة والمعمقة بالموضوعات التي يدرسونها، ويتم قياس ذلك من خلال الاختبارات التحريرية والشفهية والمشاركات الطلابية، حيث يؤدي الطلبة الامتحانات التحريرية في منتصف الفصل الدراسي ونهايته، وتُحسَب نسبة الامتحان المنتصف (25%)، والنهائي بنسبة (40%)، والامتحان الشفهي ونسبته (25%)، ويتم تقييم الطلبة من خلال مشاركتهم وتفاعلهم خلال الفصل الدراسي، ويُخصص لذلك (10%)، حيث يُكلف أستاذ المقرر كلَّ طالبٍ بمهمة تحضير وتقديم عرض مرئي أمام الطلبة في أحد الموضوعات المختارة والمحددة في توصيف المقرر، والمعتمدة من قبل مجلس القسم والكلية في كل فصل دراسي. وفي الامتحان الشفهي، يُشكِّل القسم لجنة مكوَّنة من أستاذين على الأقل لتقييم الطلبة شفهيًّا. وفي ظل جائحة كورونا، لا يوجد امتحان تحريري، وإنَّما امتحان الكتاب المفتوح. وترى لجنة المراجعة أنَّ معايير التقييم مناسبة ومعلنة في استمارات توصيف المقرر الدراسي. وبدءًا من الفصل الدراسي الأول في العام الأكاديمي 2021/2020، عَدَلَت الكلية عن استخدام نظام امتحان الكتاب المفتوح إلى امتحان نهائي مع إمكانية استخدام التقنينات (الكودات) أثناء الامتحان.

- لاحظت اللجنة أن الكلية تُطبِّق آليات مناسبة لتزويد الطلبة بالتغذية الراجعة حسب قرار مجلس الجامعة بشأن التغذية الراجعة، حيث يقوم أستاذ المقرر بإعادة جميع الامتحانات، والأعمال الصفية مشفوعة بالملاحظات الشفهية، أو الخطية بصورة إجمالية ومفصلة للطلبة، مع تزويدهم بالإجابة النموذجية للتقييمات التي تمت خلال الفصل الدراسي؛ لمناقشتها، والوقوف على أوجه القصور لدى الطلبة. وترى

اللجنة أنَّ آليات التغذية الراجعة الحالية كافية؛ ومع ذلك، تنصح اللجنة بأن تكون التعليقاتُ والتفاعلُ مع الطلبة أكثر شمولية. ومن الممكن أن يتظلم الطالب من درجة الامتحان النهائي، وطلب إعادة تقييم أعماله وامتحاناته الجزئية والفصلية، حسب نظام الدراسة والامتحانات في الجامعة خلال الفترة المحددة في التقويم الأكاديمي. وهذه الإجراءات معروفة ومعلنة للطلبة جميعهم. وأثناء الزيارة الافتراضية، ومقابلة اللجنة مع طلبة البرنامج، ذكروا أنهم على علم بحق الطلبة في تقديم تَظَلُّم بعد الامتحانات.

- لدى الجامعة سياساتٌ واضحةٌ فيما يتعلق بالأمانة الأكاديمية. ويستخدم برنامج Turnitin في كشف الانتحال. كما أنَّ نسبة الاقتباس المسموح بها هي (25%). وقد اطلعت اللجنة – ضمن الأدلة التي راجعتها – على بحثين لطالبين في مساق القانون الدولي الإنساني، حيث كانت نسبة الاقتباس بهما – وفقًا لبرنامج Turnitin – (36%)، و(26%)، ولكنْ مع ملاحظة عدم استبعاد الهوامش والمراجع عند عمل هذه النسبة.

- يتم دعم احتياجات الباحثين الشخصية والأكاديمية من خلال المحاضرات والساعات المكتبية المحددة لهم مسبقًا في الخطة الدراسية. وتتبع الكلية سياسة الإرشاد الأكاديمي، حيث يُكَلَّفُ كل عضو بالإشراف الأكاديمي على عدد من الطلبة بقرار من القسم ومجلس الكلية، وتتولى عمادة التسجيل والقبول في الجامعة تزويد المرشد الأكاديمي بسجل الطالب الأكاديمي من خلال نظام معلومات الطالب. أما بالنسبة لدعم ومتابعة تقدم الطالب في الرسالة البحثية، فهذا بالدرجة الأولى من مهام المشرف البحثي. وقد استنتجت اللجنة أنَّ هناك متابعةً جيدةً لاحتياجات طلبة البرنامج؛ وهو ما تأكدت منه اللجنة أثناء الزيارة الافتراضية، وفي المقابلة مع طلبة البرنامج.

- سياسات القسم الخاصة بالتقييم والاعتدال واضحة. حيث يستخدم – فيما يتعلق بعملية تصحيح المقررات النظرية – آليات واضحة للتصحيح بما يضمن منح الطلبة درجاتهم وفق معايير تتسم بالشفافية والوضوح والعدالة، حيث يُطبِّق القسم قواعد مناسبة لإجراء التدقيق الداخلي؛ إذ توجد لجنة اعتدال الامتحانات. غير أنه، لا يطبقُ في البرنامج بعد نظام التدقيق الداخلي، كما سيرد تفصيله لاحقًا في هذا التقرير (مؤشر 3.3). ويقوم أساتذة المقرر بعد إتمام عملية التصحيح بإعلام الطلبة بنتائج التقييم الخاصة بهم؛ لمراجعتها باستثناء الامتحان النهائي، وذلك لمعرفة مدى تقدمهم في التَّعَلُّم، وكيفية تحسين أدائهم، وبالتالي، يستطيع الطلبة مناقشة عدم رضاهم لنتيجة التقييم مع أساتذة المقرر، وطلب إعادة التقييم في حال تمَّ اكتشاف وجود خطأ في رصد الدرجات. كما يحقُّ للطلبة – قبل بداية فترة الامتحان النهائي،

وبعد الاطلاع على درجات أعمال الفصل – الانسحابُ من المقرر خلال فترة الانسحاب المحددة في التقويم الأكاديمي. وتجد لجنة المراجعة هذه الآليات مناسبة بشكل عام؛ لضمان الشفافية، والعدالة، في منح درجات الطلبة بحسب إنجازاتهم.

- لدى جامعة البحرين لائحة بالمخالفات المسلكية تخصُّ الطلبة، ونظام لمكافحة الانتحال الأكاديمي، ولجنة المخالفات المسلكية بالكلية. ويتضمن نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين أحكام وإجراءات التَّظَلُّم من نتيجة مقرر، والأحكام والإجراءات المتخذة ضد الغش في الامتحانات. وتتعامل الكلية مع قضايا الغش وقضايا الانتحال المشتبه بها من قبل لجنة المخالفات المسلكية التي تقوم بالتحقيق مع الطالب، والتي تصدر التوصيات المناسبة بشأنها، وترفعها إلى عميد الكلية، والذي بدوره يُخطر عمادة شئون الطلبة بالقرار الصادر في الواقعة؛ لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وإبلاغ المختصين المعنيين، ويجوز للطالب استئناف القرار الصادر بشأنه في بعض الحالات وفق ما ورد بلائحة المخالفات المسلكية خلال (15) يومًا من تاريخ إعلانه، بتقديم طلب بهذا الخصوص لمجلس الجامعة. كما تقوم عمادة الدراسات العليا باتخاذ إجراء كشف الانتحال الأكاديمي للأطروحة المقدمة من الطالب. وأثناء الزيارة الافتراضية، ومقابلة اللجنة مع مُنَسِّقي المقررات وأعضاء هيئة التدريس، أكدوا أنَّ وجودَ انتحالٍ في الرسالة يؤثرُ على نتائج تقييم الطلبة.

المعيار (2)

كفاءة البرنامج

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر 2.1: قبول الطلبة

توجد متطلبات واضحة للقبول، وملائمة لمستوى البرنامج ونوعه، كما أنَّ مواصفات الطلبة المقبولين تناسب أهداف البرنامج، والمصادر المتاحة، وتكفل تكافؤ الفرص بين الجنسين.

الحكم: *مستوف*

- توجد شروط لقبول الطلبة في البرنامج، وهي واضحة ومنشورة في نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين. وتتضمن هذه الشروط أن يكون الطالب حاصلًا على درجة البكالوريوس، أو ما يعادلها في الحقوق من جامعة البحرين، أو من جامعة معترف بها، بمعدل تراكمي لا يقل عن (2.67) من (4.0)، أو ما يعادله في أنظمة التقويم الأخرى؛ وأن يجتاز بنجاح المقابلة الشخصية، والاختبارات التحريرية التي يجريها القسم؛ للتأكد من مستواه العلمي؛ ويكون حاصلاً على شهادة الـ TOEFL (أو ما يعادلها في الاختبارات الأخرى الشبيهة)، أو أن يجتاز مقررين استدراكيين في اللغة الإنجليزية؛ يحددهما القسم الذي يطرح البرنامج. وأن يكون لائقًا طبيًّا، وحسن السيرة والسلوك. وعن ضمان قبول الطلبة المناسبين في البرنامج، ترى لجنة المراجعة أنَّ الآلية والإجراءات المتبعة تضمن ذلك في ضوء وجود شروط واضحة حسب النظام. وبالنسبة إلى عدم التمييز والمساواة بين الإناث والذكور، ورد نصٌّ في الدليل الاسترشادي لحقوق الطلبة وواجباتهم. وبشكل عام، ترى اللجنة أنَّ سياسة القبول تطبق بشكل متسق من خلال إجراءات واضحة تبدأ بتقديم طلب الالتحاق، عبر نظام إدارة المعلومات.
- قدم البرنامجُ – ضمن الأدلة التي اطلعت عليها لجنة المراجعة – وثيقة تبين إجراء مقايسات مرجعية حول سياسة القبول، وقد تمت عمليات المقايسة مع جامعات محلية وإقليمية. وترى اللجنة أنَّ متطلبات القبول في البرنامج الواردة في نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين، تكفل التحاق الطلبة المناسبين لمستوى البرنامج، وتتفق مع الأعراف الأكاديمية المحلية والدولية لتخصص الماجستير في القانون العام. وعلى الرغم من ذلك، لاحظت اللجنة أن المادة: (12/ثانياً/د)، تتطلب شرط اللغة الإنجليزية

دون غيرها؛ للالتحاق بالبرنامج، وفي نظر اللجنة، فإنَّ هذا يؤدي إلى حرمان من يجيدون لغات أجنبية أخرى مثل الفرنسية من الالتحاق به، ولذلك تقترح اللجنة على الكلية تعديل، أو مراجعة هذا الشرط؛ لإتاحة المجال لقبول الطلبة الذين يجيدون لغة أجنبية غير اللغة الإنجليزية.

- وفق تقرير التقييم الذاتي، لا يوجد برنامج تهيئة متكامل للطلبة الجدد، وإنما يقتصر الأمر على يوم التهيئة لشرح نظام الدراسات العليا، وما تقدمه العمادة المعنية من خدمات، بالإضافة إلى إمكانية تكليف الطالب الجديد بدراسة مقررات استدراكية بما لا يزيد عن ثلاثة مقررات؛ لرفع مستواه العلمي. إلا أنَّ هذه المقررات قد لا يكون لها – ولا سيما أنَّ إجراءات القبول لا تسمح إلا بقبول الطلبة المناسبين والمتفوقين علميًّا؛ إذ يخضعون لامتحان تحريري ومقابلة شفهية – أثر ملموس في رفع مستواهم العلمي.

- يضم نظام الدراسات العليا، كافة إجراءات التحويل الداخلي والخارجي في البرنامج. ويتضمن الشروط التي يجب استيفاؤها في كلتا الحالتين. فبالنسبة للتحويل الداخلي، يشترط أن يكون الطالب قد أمضى في برنامجه الأصلي فصلا دراسيًّا واحدًا على الأقل، وعليه أن يستوفي شروط القبول الخاصة ببرنامج الماجستير في القانون العام، ويجب من الأساس توافر الشواغر في هذا البرنامج. أما التحويل الخارجي، فيجوز في حال كان الطالب محولًا من برنامج دراسات عليا مماثل، ويثبت استيفاء شروط القبول في البرنامج، لكن لا تحتسب له الساعات المعتمدة، أو المقررات التي درسها في البرنامج المُحَوَّل منه. لكن، وكما أكدته الإدارة العليا للبرنامج أثناء المقابلات، فإنه من الناحية العملية لم يتم تسجيل حالات للتحويل الداخلي أو الخارجي في البرنامج.

- أكدت الإدارة العليا لكلية الحقوق للجنة المراجعة – أثناء الزيارة الافتراضية – أنَّ آخر مراجعة وتحديث لشروط القبول في برامجها كافة قد تمَّا في العام 2013. وقد وجدت اللجنة – ضمن الأدلة المساندة المقدمة – وثيقة قرار من رئيس الجامعة، تم بموجبها تشكيل لجنة عليا للقبول للعام الأكاديمي 2021/2020، ومن مهامها تطوير شروط وسياسات القبول. إلا أنه، لم تقدم للجنة أية أدلة على إجراء تعديلات على سياسة القبول منذ العام 2013، لا بشكل منتظم ولا بغيره، أو بناءً على المقايسات المرجعية التي أجرتها الكلية. وعليه، توصي اللجنة بمراجعة سياسة القبول بشكل منتظم وتعديلها مع الأخذ في الاعتبار التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة، وعمل مقايسات مرجعية مع كليات متميزة إقليميًّا ودوليًّا لديها برامج دكتوراه فلسفة في القانون العام.

المؤشر 2.2: أعضاء هيئة التدريس

توجد إجراءات واضحة لتعيين أعضاء هيئة التدريس، وتهيئتهم، وتقييم أدائهم الوظيفي، وترقيتهم، وتطويرهم مهنيًّا، تضمن ملاءمتهم للغرض الوظيفي، وتساعد على استبقائهم.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- تتضمن لائحة أعضاء هيئة التدريس في جامعة البحرين، الشروط العامة للتعيين بشكل واضح. ويشير تقرير التقييم الذاتي، إلى قيام اللجنة المعنية بالتوظيف بدراسة كافة الأوراق والمستندات، وإجراء المقابلات الشخصية للمتقدمين، ويظهر نموذج المقابلة الشخصية لتعيين أعضاء هيئة التدريس أسس ومعايير المفاضلة بينهم، وآلية الاختيار. ويشير تقرير التقييم الذاتي، إلى إشراكهم في برنامج التهيئة الذي ينظم من مكتب نائب الرئيس للبرامج الأكاديمية؛ بهدف تعريفهم بالسياسات والإجراءات الخاصة بالتعليم والتعلم، وإعطائهم نبذة تعريفية عن نظام الترقيات والأنظمة الأخرى التي تُعْنَى بتطوير المهارات، وتعريفهم بمتطلبات الجودة ودورهم فيها. غير أنه لم يُقدَّم فعليًّا أي دليل عن برنامج تهيئة، على الرغم من طلب لجنة المراجعة، وما قُدِّم فقط كان محضرًا لاجتماع القسم؛ يتضمن ترحيبًا بعضو هيئة تدريس جديد. وبناء عليه، تنصح اللجنةُ الكليةَ بتوثيق كافة الإجراءات والأنشطة الخاصة بتهيئة أعضاء هيئة التدريس عند التعيين. وبالنسبة إلى تقييم أعضاء هيئة التدريس، فيتم ذلك بإشراف مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي من خلال أربعة محاور: تقييم العميد، وتقييم رئيس القسم، والتقييم الذاتي، وتقييم الطلبة. أمَّا ترقية أعضاء هيئة التدريس، وإجراءاتها فهي منظمةٌ بشكلٍ واضحٍ في نظام الترقيات الأكاديمية في جامعة البحرين والذي توجد أدلة على تطبيقه.

- فيما يخص جودة الأبحاث العلمية التي يجريها أعضاء هيئة التدريس، وتوافقها مع الخطة البحثية للمؤسسة والكلية، تتبع كلية الحقوق في هذا الشأن نظام البحث العلمي في جامعة البحرين الذي ينص على القواعد العامة للبحث العلمي، ويتضمن آليات وإجراءات تحكيم المؤلفات والكتب. ومن وجهة نظر لجنة المراجعة، فإنه يُلاحَظ كم جيد من الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس من حيث تأليف الكتب، ونشر البحوث. ولدى الكلية خطة بحث علمي واضحة، كما توجد معايير محددة؛ للتأكد من جودة البحوث المُنْجَزة من خلال تصنيف المجلات العلمية

- يكون العبءُ التدريسيُّ لأعضاء هيئة التدريس – بحسب لائحة أعضاء هيئة التدريس في جامعة البحرين – (12) ساعة معتمدة كحد أدنى، ويمكن زيادته إلى (18) ساعة بموافقة العضو. بالإضافة إلى عبء الإشراف على الأطروحات. ووفقًا لنظام الدراسات العليا وملاحقه فإنَّ الحد الأعلى لعدد الأطروحات التي يحقُّ لعضو هيئة التدريس الإشراف عليها هي (9) إذا كان أستاذًا، و(6) إذا كان أستاذًا مشاركا، ورسالتان بالنسبة للأستاذ المساعد إذا توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في نظام الدراسات العليا. إلا أنَّ هذه المعلومات تتضارب مع ما ذُكِرَ في تقرير التقييم الذاتي، حيث تمت الإشارة إلى أنَّ الحدَّ الأقصى للإشراف بالنسبة للأستاذ هو (6) أطروحات، وبالنسبة للأستاذ المشارك هو (4) أطروحات. وعلى كل حال، تجد لجنة المراجعة أن هذا الكم من الأطروحات التي يستطيع عضو هيئة التدريس الإشراف عليها – في وقتٍ واحدٍ – يعدُّ مُبَالغًا فيه، وقد يؤثر على جودة الإشراف خصوصًا، وأنَّه يُناطُ بأعضاء هيئة التدريس مهامٌ أخرى إدارية بالإضافة إلى عملهم في لجان خاصة سواء على مستوى القسم أو الكلية؛ مما قد يؤثر سلبًا على قدرتهم على البحث العلمي. وبناءً على ما سبق، فإن اللجنة توصي بإعادة النظر في العبء الإداري والتدريسي للأساتذة، والحد الأعلى المُكَلَّف به الأساتذة للإشراف على الأطروحات. أمَّا فيما يخص ضمان مراعاة احتياجات المرأة بوجه خاص، فتتبع الكلية ما ورد في لائحة أعضاء هيئة التدريس في جامعة البحرين، وجميع التعليمات الحكومية في هذا الخصوص، وجميعها فيها مراعاة لاحتياجات المرأة.

- عدد أعضاء هيئة التدريس القائمين على البرنامج (11) عضو، وهذا العدد كافٍ، وجميعهم – من خلال اطلاع لجنة المراجعة على سيرهم الذاتية المنشورة على الموقع الإلكتروني – من ذوي الخبرات والكفاءات الملائمة، وتتنوع درجاتهم الأكاديمية بين أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد. لكنَّ الملاحظَ لدى اللجنة عدم التوازن في التخصصات الدقيقة؛ إذْ يوجد (6) أعضاء تخصصهم القانون الدستوري والإداري، و(3) تخصصهم القانون الجنائي، و(1) فقط تخصصه المالية العامة، و(1) فقط تخصصه القانون الدولي العام. ولذلك، توصي اللجنةُ الكليةَ بالعمل على تحقيق توازن أفضل في التخصصات الدقيقة عند تعيين أعضاء هيئة التدريس.

- علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات مع إدارة البرنامج، وأعضاء هيئة التدريس – أنَّه يتم تحديد احتياجات التطوير المستمر في الكلية من خلال الاستفادة من نتائج تقييم أعضاء هيئة التدريس، وتقييم المقررات، بالإضافة إلى الخطط التي توضع من وحدة التميز في التعليم ومهارات القيادة، ومكتب

التدريب المهني. ويشارك أعضاء هيئة التدريس في ورش العمل والدورات التي تعقدها الكلية أو الجامعة، والتي تسهم في تطويرهم المهني، حيث يلاحظ اهتمام الكلية وحرصها على ذلك. وعن تقييم مدى مناسبة وفاعلية هذه الدورات، تشير نتائج استبانة قياس مستوى رضا أعضاء الهيئة الأكاديمية في كلية الحقوق، والتي أجريت من خلال مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، إلى رضاهم عن موضوعات الدورات التي يشاركون فيها، واستفادتهم منها، بالإضافة إلى رضاهم عن عددها. كذلك، تحرص الكلية على إتاحة الفرص لأعضاء هيئة التدريس للتطوير من خلال مشاركتهم في برامج التطوير الأكاديمي بإشراك الأساتذة الجدد في شهادة الدراسات العليا لبرنامج الممارسة الأكاديمية (PCAP Programme for Academics) وأيضا برنامج مهارات القيادة الأكاديمية (The Academic Leadership Programme–ALP). وتقدر اللجنةُ فرصَ التنمية المهنية هذه والمتاحة لتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس.

- لم تتم الإشارة في تقرير التقييم الذاتي إلى موضوع تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس المتعلقة بالإشراف على رسائل البحث العلمي للطلبة. كما إن المقابلات الافتراضية معهم أوضحت أن هذا النوع من التدريب غير متوفر حاليًا في الجامعة. إلا أنَّ الأدلة المرفقة تضمنت ورشةً واحدةً حول الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه، ومسئوليات المشرف. وعليه، تنصح لجنة المراجعة بتوفير فرص أكثر لتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس المتعلقة بالإشراف على رسائل البحث العلمي للطلبة.

- تقوم الكلية بمتابعة معدل تغيير أعضاء هيئة التدريس. ولدى الجامعة إجراءات لضمان استبقاء ذوي الكفاءة من خلال منحهم المكافآت والحوافز الأخرى، مثل توفير السكن، وتذاكر السفر لعضو هيئة التدريس وعائلته، ودرجات إضافية بحسب درجة كل عضو، وفرص التطوير المهني، على سبيل المثال. وتعدُّ اللجنةُ إجراءات الاستبقاء هذه وغيرها إجراءات فعالة.

المؤشر 2.3: الموارد المادية

الموارد المادية كافية من حيث العدد، والمساحة، والأجهزة وطريقة التجهيز، وتشمل: قاعات المحاضرات، وقاعات التدريس، والمختبرات، وغيرها من الأماكن المخصصة للدراسة، بالإضافة إلى المرافق الخاصة بتقنية المعلومات، والمكتبة، ومصادر التعلم.

الحكم: *مستوف*

- يشير تقرير التقييم الذاتي، والأدلة المقدمة إلى وجود مرافق كافية، حيث تحتوي الكلية على (16) قاعة دراسية وقاعتين للاجتماعات والمناقشات والندوات، بالإضافة إلى مدرج واسع، وقاعتين للمحكمة الصورية، وجميعها مجهزة بالتجهيزات اللازمة والمناسبة لتدريس القانون. وهو ما تأكدت منه اللجنة من خلال أدلة مثل: خريطة مبنى كلية الحقوق، ومشاهدة فيديو، ووثيقة مرافق الكلية.

- تحتوي الكلية على مختبر للحاسوب فيه (15) جهازًا مزودًا بالإنترنت، كما توفر شبكة إنترنت لاسلكية (wi–fi)، تغطي كافة مرافق الكلية. وتوفر الجامعة بريدًا إلكترونيًّا لكل طالب، بالإضافة إلى توفير منصات التعلم الإلكتروني. وهذه المرافق التقنية، وغيرها كافية لتلبية احتياجات الطلبة، وهو ما أكدت عليه المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة، حيث أبدوا رضاهم تجاه المرافق التقنية، وخدماتها التي توفرها الكلية.

- خصصت الجامعة مكتبتين لتلبية احتياجات البرنامج: المكتبة المركزية، والمكتبة القانونية. وتضم المكتبتان قاعات وأماكن ملائمة للدراسة، ويشمل ذلك أماكن للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة. وتحتوي المكتبة القانونية على (8) طاولات دراسية، و(52) مقعدًا، و(5) حواسيب. وتحتوي المكتبة المركزية على (310 آلاف) كتاب ورقي، و(170) ألف كتاب إلكتروني، و(27 ألف) دورية علمية إلكترونية، ومليون ونصف رسالة علمية. وتضع المكتبة هذه المصادر في متناول الطلبة، والباحثين للاستعارة، أو للاستخدام المباشر من خلال بوابة المكتبة الإلكترونية. وتوفر المكتبة أيضًا عددًا مناسبًا من قواعد المعلومات، وعددًا من البرامج المتخصصة حسب حاجة الكلية. وتحتوي المكتبة القانونية نحو (22 ألف) مرجع، بالإضافة إلى المصادر الإلكترونية، وهي ذاتها الموجودة في المكتبة المركزية. وترى اللجنة أنَّ المراجعَ والكتب الموجودة لتلبية احتياجات البرنامج كافية من حيث العدد والموضوعات، إلا أنه على الرغم من إشارة تقرير التقييم الذاتي، إلى وجود عدد مقبول من المراجع الأجنبية، تعدها اللجنة نسبيًّا غير كافية للدراسات العليا. أيضًا لم يتبينْ اشتراك الكلية في قواعد بيانات خاصة بالدراسات القانونية. وأثناء المقابلة مع خريجي البرنامج، قالوا إنَّ المكتبة كانت كافية بنسبة (90–95%) وهو ما يدل على مستوى عال من الرضا من طرفهم، إلا أنهم أشاروا أيضا إلى حاجة المكتبة لإثراء المصادر الورقية الحديثة. وبناء عليه، توصي اللجنة الكلية بزيادة المراجع الأجنبية الحديثة في المكتبة القانونية، وبالعمل على الاشتراك في قواعد البيانات الدولية الإلكترونية المتخصصة في الحقل القانوني مثل:

Westlaw و Lexisnexis، لأهميتها المرجعية سواء لطلبة مرحلة الماجستير، أو لأعضاء هيئة التدريس في بحوثهم العلمية.

- وفقًا لما ذكر في تقرير التقييم الذاتي، توجد آليتين لصيانة الموارد والمرافق، وقياس مدى كفايتها: **الأولى** الصيانة الدورية حسب خطة الصيانة المعتمدة من إدارة الجامعة، **والثانية** الصيانة الطارئة، والتي تكون بناءً على طلب من الكلية عند الحاجة. وتتولى دائرة المباني والصيانة في الجامعة القيام بأعمال الصيانة، ويتولى مركز ضمان الجودة والاعتماد في الجامعة عمليات قياس مدى الرضا اتجاه صيانة الموارد والمرافق، والذي يظهر في نتائج استبيانات المركز على أنه على مستوى جيد.

- اعتمدت الجامعة في العام 2019، برنامج الصحة والسلامة المهنية الذي يحتوي على إجراءات مناسبة لضمان صحة وسلامة الطلبة والموظفين، كما تطبق تعليمات جهاز الخدمة المدنية بشأن نظام الصحة والسلامة المهنية. وقد أكدت المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج، ومع المسؤلين عن الأمن والسلامة في الجامعة أنَّ كلية الحقوق مجهزة بكافة التجهيزات التي تحافظ على صحة وسلامة الطلبة والموظفين، وقد أعرب الطلبةُ وأعضاء هيئة التدريس عن رضاهم اتجاه خدمات الصحة، وإجراءات السلامة المتوفرة في الحرم الجامعي، وهو ما يظهر من خلال نتائج الاستبيانات.

المؤشر 2.4: نظم إدارة المعلومات

توجد نظم مفعلة لإدارة المعلومات ومتابعتها؛ تدعم عمليات صنع واتخاذ القرار، وتُقَيِّم استخدام المختبرات ونظم التعلم الإلكتروني، والمصادر الإلكترونية، إلى جانب السياسات والإجراءات التي تضمن أمن وسلامة سجلات الطلبة ودقة النتائج.

الحكم: *مستوف*

- تستخدمُ كليةُ الحقوق نظام إدارة معلومات الطالب المعتمد لدى الجامعة (SIS)، وهو مخصص لإدارة ومراقبة المعلومات المتعلقة بالبرنامج والطلبة. ويحتوي النظام على وظائف متعددة، ويوفر مجموعةً من بيانات الطلبة بما في ذلك البيانات الشخصية والأكاديمية، والدورات المسجلة، والحضور، وكشف الدرجات. ويتيح النظامُ مستويات مختلفة من الوصول إلى المعلومات المخزنة فيه، بناءً على دور كل مستخدم. ويسمح للطلبة بتقديم ملاحظات حول مقرراتهم، وتقديم التظلمات بشأن درجاتهم، وطلب

خدمات الإرشاد الأكاديمي، وترى لجنة المراجعة النظامَ أداةً متطورةً لصنع واتخاذ القرار في جامعة البحرين.

- يحتوي نظام معلومات الطالب (SIS)، على الوظائف التي تمكن رؤساء الأقسام وأعضاء الإدارة العليا في الكلية من الوصول إلى أنواع مختلفة من المعلومات حول، على سبيل المثال، الموارد المتاحة، وتسجيل الطلبة، والعدد المتوقع للذين سيتخرجون في الفصل الدراسي، والتي تساعد في أنواع مختلفة من عمليات صنع واتخاذ القرار.على سبيل المثال لا الحصر، تساعدُ البياناتُ/التقاريرُ الناتجةُ عن نظام المعلومات الإدارةَ في اتخاذ القرار بشأن مجموعة المقررات، وعدد الشُّعَبِ التي سيتم تقديمها في كل فصل دراسي؛ أو بشأن تخصيص وجدولة عبء أعضاء هيئة التدريس والجداول الزمنية للطلبة، أو كيفية تحديد الحد الأقصى منهم لكل فصل. ويتيح نظام التعلم الإلكتروني الـ (Blackboard)، عملية تتبع الأنشطة عبر الإنترنت، ويصدر تقارير تساهم في عمليات صنع واتخاذ القرار في الكلية؛ كما أكدت عليه إدارة الكلية، ومدير مركز التعلم الإلكتروني أثناء المقابلات.

- لدى جامعة البحرين سياسات وإجراءات مطبقة للتحقق من دقة نتائج الطلبة، وضمان سلامة بياناتهم وسريتها وحمايتها، وذلك بقيام نظام إدارة المعلومات بتنفيذ عمليات توثيق الدخول لسجلاتهم والتحكم فيها؛ إذ يسجل عدد مرات الدخول، وتحديد من قام بذلك. وتأكدت اللجنة من خلال المقابلات أنَّ هناك نسخًا احتياطيةً، واستعادة منتظمة للبيانات على أساس خطة إدارة المخاطر التي ينفذها مركز تقنية المعلومات في حالة وقوع كوارث، أو أحداث طارئة. كما يتمُّ الاحتفاظ بالخوادم المستخدمة لنسخ البيانات الاحتياطية في مكان آمن داخل وخارج الحرم الجامعي. كما تضمن عمادة القبول والتسجيل أمان ودقة سجلات الطلبة وشهاداتهم، وتحتفظ بنسخ احتياطية بشكل منتظم. وبالتالي، تقدر اللجنة إجراءات السلامة الإلكترونية المتبعة من قبل الجامعة.

- تحتوي الشهادة التي تصدر على استيفاء الطالب متطلبات البرنامج مع التقدير الحاصل عليه، واسم التخصص (القانون العام)، والملاحظ عدم ذكر عنوان الرسالة التي ناقشها الطالب. وترى اللجنة أنَّ ذكر عنوان الرسالة يتيح معرفة التخصص الدقيق للطالب (دستوري، إداري، جنائي، دولي). ولم يبين تقرير التقييم الذاتي، أو الأدلة المقدمة المدة التي يستغرقها إصدار الشهادة بعد استيفاء الطالب جميع متطلبات التخرج، وقد تبين للجنة – من مقابلات الخريجين – أن هنالك تفاوتًا في مدة إصدار الشهادة، فبعض الطلبة أُصْدِرَتْ شهاداتُهم خلال مدة سريعة، في حين أنَّ طلبة آخرين استغرقت المدة حوالي

خمسة أشهر. وبناءً عليه، توصي اللجنةُ الكليةَ إمَّا بذكر عنوان الرسالة على الشهادة، أو ذكر التخصص الدقيق للخريج، والتوضيح والالتزام بشكل منتظم بالمدة الزمنية التي عادة ما يستغرقها إصدار الشهادة.

المؤشر 2.5: المساندة الطلابية

يوجد دعمٌ ملائمٌ ومتوافرٌ للطلبة فيما يتعلق بإرشادهم وتقديم الرعاية لهم، بما في ذلك الطلبةُ من ذوي الاحتياجات الخاصة، والطلبة الجدد، والطلبة المنقولون، والطلبةُ المعرضون لخطر الإخفاق الأكاديمي.

الحكم: *مستوف*

- يوجد دعم ملائم للطلبة فيما يتعلق بالمكتبة والمصادر الإلكترونية، وهو ما أكده طلبة وخريجي الماجستير أثناء مقابلتهم؛ إذ توفر مكتبات الجامعة الكثيرَ من المصادر والمراجع الورقية والإلكترونية، وتقدم خدمات متعددة للطلبة مثل التصوير والإعارة. كما أنَّ فترة دوام المكتبة المركزية ملاءمة لطلبة الدراسات العليا، حيث تفتح من الساعة 7:30 صباحًا إلى الساعة 7:00 مساءً من الأحد إلى الأربعاء، ويوم الخميس إلى الساعة 4:30 مساءً. أمَّا المكتبة القانونية فتفتح إلى الساعة 5:00 مساء. ولدى المكتبة شُعْبَةٌ خاصة بالإرشاد المكتبي التي تهتم بالإشراف على خدمات الإرشاد والتوجيه، وإكساب طلبة الجامعة المهارات اللازمة للتعلم الذاتي المستقل. وفيما يتعلق بالتعلم الإلكتروني، فقد تولى مركز التعلم الإلكتروني مهمة تدريب الطلبة على التعامل مع المنصات المعتمدة عن طريق إعداد فيديوهات قصيرة لتعليمهم على استخدام المنصات، ونشرت هذه الفيديوهات على صفحة الجامعة. وقد خُصِّصَ للطلبة خط ساخن، وبريد إلكتروني في فترة التعلم الإلكتروني؛ للتواصل مع الفني التقني في حال مواجهة أي مشكلات تقنية. وداخل حرم الجامعة، يقدم فنيو المختبرات الدعم التقني لكافة المستخدمين.
- تهتم الكلية بتقديم التوجيه والإرشاد والرعاية للطلبة من خلال دائرة التوجيه والإرشاد التابعة لعمادة شؤون الطلبة، التي تتولى مهمة دعم الطالب اجتماعيًّا ونفسيًّا، حيث تتكون دائرة التوجيه والإرشاد من شُعبتين: شعبة الإرشاد الاجتماعي والمسلكي، وشعبة الإرشاد النفسي. أيضًا، قامت عمادة شؤون الطلبة باستحداث تطبيق إلكتروني (استشر مرشدك النفسي والاجتماعي)؛ وذلك لإرشاد الطلبة أثناء جائحة كورونا لعدم تمكنهم من القدوم شخصيًّا إلى الجامعة. هذا كله بالإضافة لوجود عيادة الرعاية الصحية التي توفر الدعم الصحي لجميع منتسبي الجامعة. ومن خلال المقابلات مع مجموعات مختلفة من

الأطراف ذات العلاقة، تأكدت اللجنة من أنه يتم توفير الدعم المناسب لطلبة الماجستير في القانون العام.

- توفر الجامعة للطلبة خدمات الدعم والإرشاد المهني من خلال مكتب الإرشاد المهني التابع لمكتب نائب الرئيس لخدمة المجتمع وشؤون الخريجين. وعلى الرغم من أنَّ مكتب الإرشاد المهني ينظم يوم المهن السنوي لمساعدة الطلبة على الالتقاء بأرباب الأعمال، فقد أكد الطلبة للجنة المراجعة – أثناء مقابلتهم – أنَّ الدعم الوظيفي أو المهني يُقَدَّمُ لهم بطريقة غير مباشرة من خلال نصائح أساتذة البرنامج، وأن الخدمات المقدمة يستفيد منها طالب البكالوريوس أكثر من طالب الدراسات العليا. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من دراية اللجنة بأنَّ كثيرًا من طلبة البرنامج حاليًا موظفون، تنصح اللجنةُ بمراجعة خدمات الإرشاد المهني والدعم الوظيفي؛ لتتناسب مع احتياجات طلبة الدراسات العليا.

- كما ذُكِرَ سابقًا في التقرير (فقرة: 1.2)، تنظمُ الكليةُ "يوم التهيئة" لتعريف الطلبة (بمن فيهم الطلبة المنقولون من مؤسسات أخرى)، بالترتيبات المطبقة، ونظام الدراسات والامتحانات الخاصة بالبرنامج، وطبيعة المواد التي سيدرسونها. وقد أكدت مقابلة اللجنة معهم رضاهم عن ترتيبات التعريف المتاحة، وأنه في ظل انتشار جائحة كورونا، ومنع الطلبة من دخول الحرم الجامعي، أرفقت عمادة شؤون الطلبة استمارة على موقع الجامعة الإلكتروني؛ من أجل تلقي ملاحظاتهم واستفساراتهم.

- وفقًا لنظام الإرشاد في الجامعة، فبمجرد الالتحاق بالبرنامج، يتم تعيين مرشد أكاديمي لكل طالب، ويتم تشجيعه على مقابلته خلال ساعات العمل. وعادةً، يتواصل عميد الكلية مع جميع المرشدين الأكاديميين لتذكيرهم بأهمية الإرشاد الأكاديمي، وكيفية دعم الطلبة خلاله. ويتاح للمرشدين الوصول إلى بيانات الطلبة إلكترونيًّا، ويمكنهم التواصل وتقديم المشورة لهم بشأن اختيارهم للمقررات الدراسية وعددها، والتي يتعين دراستها، ومسائل أخرى مماثلة. وعلى الرغم من توفر هذا النظام في الجامعة، علمت لجنة المراجعة – خلال المقابلة مع طلبة البرنامج – أنَّ قليلًا منهم فقط يستعين بخدمات الإرشاد الأكاديمي في مرحلة الماجستير، والتي أعرب مَنْ استعانَ منهم بها عن رضاه عنها بشكل عام. ويتولى منسق الدراسات العليا بالقسم مع مدير الدراسات العليا بالكلية عملية إرشاد الطلبة، والرد على استفساراتهم العامة. وبحسب تقرير التقييم الذاتي، فإن أبواب العميد ورؤساء الأقسام مفتوحة لاستفساراتهم سواء بالتواصل مع سكرتارية القسم، أو عن طريق البريد الإلكتروني، أو عن طريق برنامج Microsoft)

(Teams). وبعد أنْ ينهي الطالب مقرراته – طبقًا للخطة الدراسية – يقوم بالتسجيل لمقرر الأطروحة، وتعيين مشرف له، ومن ثمَّ يتولى المشرف إرشاده في مسيرة كتابته للأطروحة، ومتابعة تقدمه.

- تضمن الجامعة تكافؤ الفرص لجميع الطلبة بغض النظر عن الجنس، وتقدم الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة منهم. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، فقد خصصت الكلية عدة مرافق خاصة لمراعاة احتياجات المرأة، مثل استراحة ومصلى خاص للإناث، وأكدت المقابلات أنه إذا كانت لأي طالبة ظروف خاصة كونها أُمًّا، فإنَّ البرنامجَ يراعي ظروفَها. وتشير إحصائية عدد الطلبة إلى أنَّ عدد الطالبات (في العام الأكاديمي 2020–2021)، أكثر من عدد الطلاب المسجلين في البرنامج، وهذا يؤكد سياسة عدم التمييز بين الجنسين، وضمان تكافؤ الفرص. وفيما يتعلق بدعم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، توفر الجامعة مرافق وخدمات خاصة بهم للتسهيل عليهم، مثل ترتيبات نقل خاصة للذين يعانون من تحديات في التنقل. وبشكل عام، فإنَّ الحرم الجامعي مجهز بممرات ومصاعد؛ لتسهيل وصولهم إلى المرافق. كما تتم مساعدتهم في إجراءات التسجيل، ومساعدتهم في الامتحانات من خلال الطلبة المتطوعين لذلك.

- وفقًا لما تنص عليه المادة: (6) من نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين، يتولى مدير برامج الدراسات العليا بالكلية بالتعاون مع لجنتي الدراسات العليا في الكلية والقسم متابعة حالات الطلبة المتعثرين دراسيًّا والمُنْذَرِين، والتركيز على مستوى تقدمهم. وأكدت المقابلة مع رئيس القسم أنَّه عادة ما يعود سبب تعرض الطلبة للإخفاق الأكاديمي في البرنامج لظروف نفسية أو اجتماعية، وليس لنقص في القدرات. ويبين تقرير التقييم الذاتي، الإجراء الممكن اتخاذه في حالة تعثر الطالب، أو عدم إكماله لمتطلبات الأطروحة في المدة الزمنية المحددة، بإمكانية تقدم الطالب بطلب تمديد يشرح فيه أسباب تأخره وتعثره، وبناء على تقرير مشرفه الأكاديمي حول مستواه وظروفه، يمكن منحه فرصة أخرى. وتجد لجنة المراجعة أنَّ دعم القسم والكلية للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، ومتابعة مستوى تقدم المتعثرين مناسبٌ.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى إجراء عمادة شؤون الطلبة استطلاعًا لرأي طلبة الجامعة بشكل عام حول الخدمات التي تقدمها العمادة. كما يشير إلى قيام مركز ضمان الجودة بإجراء استبانات لقياس رضا طلبة برامج الدراسات العليا عامةً في الجامعة عن الدعم والخدمات المقدمة. ومع ذلك، لم يتم تقديم أي دليل من الكلية على إجرائها استبيانات خاصة بتقييم طلبة برنامج الماجستير في القانون العام

لخدمات الدعم المقدمة، ولا لأي تغييرات لاحقة في الكلية على أساس نتائج هذا التقييم. إذ إنَّ كل ما قُدِّمَ كدليل هو قيام كلية الحقوق بإجراء استبيان لآلية التقييم للطلبة في فترة التدابير الاحترازية (الفصل الدراسي الثاني 2020/2019)؛ لقياس رضاهم عن تجربتهم في تقديم أعمال الفصل الدراسي الثاني. لذلك، توصي اللجنةُ الكليةَ بإجراء تقييم لخدمات الدعم المقدمة لطلبة البرنامج بشكل منتظم، وتحسينها وفقًا لاحتياجاتهم.

المعيار (3)

المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين

يستوفي الطلبة والخريجون المعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة المقدمة في مملكة البحرين، وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

المؤشر 3.1: فاعلية التقييم

يوجد تقييم فعال، وتتم محاذاته مع مخرجات التعلم؛ لضمان تحقيق مواصفات الخريجين والمعايير الأكاديمية للبرنامج.

الحكم: مستوف جزئيًّا

- يحتوي نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين، على القواعد التفصيلية الحاكمة للدراسة والامتحانات. كما أنَّ لدى الجامعة نظامًا لاعتدال الامتحانات وتقويم الطلبة. ويشير تقرير التقييم الذاتي، إلى توصيفات مقررات البرنامج، التي تعكس تلك القواعد على مستواه. والجدير بالذكر هنا، ملاحظة لجنة المراجعة أنَّ العديد من الوثائق التي قدمت من قبل الكلية كأدلة مساندة لما ورد في تقرير التقييم الذاتي حول موضوع أساليب التقييم والعمليات ذات الصلة، أو كأدلة إضافية بناء على طلب اللجنة، كانت إمَّا غير مكتملة أو غير مناسبة؛ إذ إنها ذات صلة ببرامج أخرى بدلا من برنامج الماجستير في القانون العام. وعلى الرغم من ذلك، تبين للجنة – من بعض الأدلة – أنَّ أسئلة امتحانات بعض المقررات محدودة وغير متنوعة؛ مما يصعب قياس مخرجات المقرر؛ فعلى سبيل المثال، كان الامتحان النهائي لمادة القانون الإداري (LAW525)، للفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2019/2018، عبارة عن سؤالين بصيغة: "اكتب عن". ووفقًا لنموذج الإجابة، فإنه يتعين على الطالب أن يقوم بالإجابة على السؤال بشكل بحثي عن الأساس القانوني للرقابة القضائية على الجزاء التأديبي، ورقابة القضاء على أهداف الجزاء التأديبي المقنع على النحو الوارد في الكتاب. والأمر نفسه بالنسبة لامتحان المنتصف في المقرر نفسه. كذلك، في مساق الجرائم المستحدثة (LAW532)، فكانت الامتحاناتُ أسئلةً مقاليةً، والإجابة عليها تعتمد على الحفظ والسرد. وبناء عليه، توصي اللجنة بأن

توضع أسئلة الامتحانات على نحو متنوع، يضمن مستوى مناسبًا من الصعوبة بحيث يمكن أن تقيس أكثر من مخرج، وأن تقيس مهارات التفكير النقدي للطلبة.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنه "يتم التحقق من إنجاز الطلبة والخريجين للمخرجات التعليمية باستعمال نتائج الأنشطة التقييمية المختلفة، حيث يقوم كل مدرس بالتحقق من إنجازهم المخرجات التعليمية الخاصة بمقرره من خلال إنجازاتهم في مختلف أدوات التقييم المحددة للمقرر من اختبارات، وامتحانات، ومشروعات". ويظهر من خلال الاطلاع على توصيفات المقررات، أنَّ هناك محاولات قد بذلت لربط المخرجات التعليمية لكل مقرر بالمخرجات التعليمية للبرنامج، وإن لم تلتزم بذلك كافة التوصيفات (على سبيل المثال المقرر LAW527). غير أنَّ بعض أساليب التقييم، كما توضحها ملفات المقررات تحدُّ من ذلك، حيث لاحظت اللجنة غلبة الأسئلة المقالية عليها. فعلى سبيل المثال، في امتحان الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2021/2020، اقتصرَ امتحان مقرر القانون الدستوري (LAW524)، في المنتصف والنهائي على سؤال وحيد مقالي. وهو ما يؤكد توصية اللجنة المذكورة في الفقرة السابقة بضرورة عمل البرنامج على تنويع أساليب الاختبارات والتقييم؛ لضمان المحاذاة مع مخرجات التعلم المطلوبة. وتنصح اللجنة في هذا المجال بمراعاة استخدام أعضاء هيئة التدريس أداتي تقييم على الأقل؛ لقياس كل مخرج من مخرجات المقررات الدراسية لضمان دقة القياس، ومراعاة لجنة تقويم مخرجات البرامج الأكاديمية في الكلية تعدد أدوات القياس في عملية تقويم مخرجات البرنامج وفق دورة القياس المعتمدة لهذا الغرض، ضمانًا لدقة القياس.

- يذكر تقرير التقييم الذاتي عدة أدلة تشير إلى وجود آليات لضمان تلبية إنجازات الخريجين لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وتتضمن هذه الأدلة نتائج تحليل مستوى رضا خريجي الدراسات العليا عن "المخرجات التعليمية" في العام الأكاديمي 2020–2021 (من بينهم (24%)، فقط من قسم القانون العام، و(57%) من خريجي الماجستير، والبقية من خريجي الدكتوراه). وجاءت النتائج إيجابية بشأن كافة المخرجات التعليمية، وكذلك الشأن عند تحليل المخرجات التعليمية في الاستبيان الذي وزع على أعضاء لجنة أرباب الأعمال والخريجين. وجميع هذه الآليات تندرج ضمن الطرائق غير المباشرة لتقييم مخرجات التعلم، والتأكد من تحققها. أما بالنسبة للطرائق المباشرة، فقد تمت الإشارة – أثناء المقابلة مع منسقي المقررات وأعضاء هيئة التدريس – إلى قياس تحقق مخرجات تعلم البرنامج من خلال قياس مخرجات تعلم المقررات، حيث إن لدى البرنامج مصفوفة قياس مخرجات تعلمه كاملة، ولكن لم يتم

تزويد لجنة المراجعة بهذه المصفوفة، ولا بغيرها من الأدلة التي تظهر مستوى تحقق مخرجات تعلمه من خلال مستوى تحقق مخرجات المقررات المرتبطة بها. ولهذا، توصي اللجنة بتطوير آلية واضحة ومحددة لقياس مخرجات برنامج الماجستير في القانون العام بطريقة مباشرة.

- لمتابعة تنفيذ عمليات التقييم، ولتأكيد فاعليتها؛ تخضع الإجراءات ذات الصلة للمراجعة من قبل لجنة الجودة بالقسم، حيث تقوم بمراجعة ملفات المقررات في بداية كل فصل دراسي، وتُقدِّم تقريرًا لرئيس القسم، والذي بدوره يتخذ الإجراءات اللازمة، كما يقوم مكتب ضمان الجودة بالكلية بشكل دوري بالتدقيق على ملفات المقررات المقدمة من الأساتذة (والمكونة من توصيف المقرر – ودرجات الطلبة – ونماذج الأسئلة – والأجوبة النموذجية – ونماذج من أعمال وامتحانات الطلبة، وتقييم المقرر؛ وذلك حسب نظام الدراسة والامتحانات)، وبالتالي التَّحَقُّق من مدى تطابق الامتحانات مع أهداف ومخرجات المقرر، وتسليم نتائج التدقيق والمراجعة لعميد الكلية؛ لمتابعة الملاحظات والتوصيات مع القسم. إلا أنَّه بفحص الدليل الإضافي، الذي يحتوي على استمارات توصيف مقررات الماجستير في القانون العام، والتي لوحظ أن بعضها مكتمل، والبعض الآخر مكتمل جزئيًّا (على سبيل المثال المساقات: LAW527, LAW532, LAW541, LAW525)، وجدت اللجنة أنَّها تتضمن في معظمها سعيًا للربط بين توصيف المقرر والمخرجات التعليمية المطلوبة، وإن كانت مع ذلك لا تظهر في حدِّ ذاتها وجود آليات تطبيقية لمتابعة تنفيذ عملية التقييم وتحسينها. وبناء عليه، توصي اللجنةُ الكليةَ بتنفيذ عملية المتابعة لإجراءات التقييم، وتحسينها، وتوثيقها بشكل أكثر دقة ومنهجية.

المؤشر 3.2: النزاهة الأكاديمية

تكفل النزاهة الأكاديمية من خلال التنفيذ المتسق للسياسات والإجراءات ذات الصلة التي تمنع الانتحال الأكاديمي وغيره من أشكال السلوك الأكاديمي غير القويم (مثل الغش، وتزوير النتائج، وتكليف الطلبة لآخرين لأداء أعمالهم).

الحكم: *مستوف*

- لدى جامعة البحرين مجموعة من السياسات والإجراءات التي تعالج مسائل النزاهة العلمية؛ أبرزها نظام الدراسة والامتحانات، ونظام الدراسات العليا، ونظام مكافحة الانتحال الأكاديمي، ولائحة المخالفات

المسلكية للطلبة، وهي كلها متاحة لهم، وتشتمل على تعريف السرقة العلمية. كذلك، توجد المخالفات المسلكية بالكلية. وقد نظَّمت الجامعة عددًا من الورش للتعريف بالانتحال الأكاديمي والأمانة العلمية والتوثيق، كما تنظم المكتبة جلسات للتوعية بالسرقة العلمية. وأثناء الزيارة الافتراضية، وأثناء المقابلة مع منسقي المقررات وأعضاء هيئة التدريس، ذكروا أنَّ تطبيقَ الانتحال الأكاديمي في القسم حديثٌ نسبيًّا. وأثناء المقابلة مع طلبة البرنامج، لم يتضح للجنة معرفتهم ببرامج الاقتباس، كما ذكر الطلبة أن استخدام برامج الانتحال يكون فقط عند تسليم الأطروحة، ولا يستخدم في المقررات.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ الكلية تطبق نظام مكافحة الانتحال الأكاديمي "على جميع منتسبي الجامعة من أساتذة وموظفين وطلبة"، وهي "تستخدم العديد من البرامج المتخصصة بهذا الشأن، ضمنها برنامج SafeAssign، وبرنامج "Turnitin. وينطوي ملف اقتباسات الأطروحات العلمية من عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، الذي قدمته الكلية كدليل على بعض من تقارير الاقتباسات للأطروحات العلمية من خلال تقارير تحديد المصدر (Turnitin Originality Reports) الصادرة عن برنامج Turnitin، لبعض طلبة الدراسات العليا. كما أنَّ لدى الكلية لجنة المخالفات المسلكية التي أقر تشكيلها العميد، في السنوات الثلاث الأخيرة. كما لاحظت اللجنة أنَّ تطبيق إجراءات كشف الانتحال الأكاديمي يقتصر فقط على الأطروحات العلمية. وبناء عليه، توصي اللجنةُ الكليةَ بتوسيع نطاق تطبيق إجراءات كشف الانتحال لتشمل كافة الأعمال التحريرية، وليس فقط الأطروحات العلمية.

- يؤكد تقرير التقييم الذاتي، أنه يوجد في كلية الحقوق "رصد لحالات المخالفات الأكاديمية – التقليدية والإلكترونية – والانتحال الأكاديمي، وتتخذ بشأنها الإجراءات المناسبة". وتقدم الكلية – كدليل – محضر اجتماع خُصِّصَ لمناقشة مكافحة الغش الإلكتروني في الاختبارات والامتحانات عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وقد انتهت المناقشات بين المشاركين إلى الاتفاق على مجموعة من التوصيات بشأن الإجراءات الوقائية لمنع الغش، والقواعد الحاكمة لعملية الامتحانات الإلكترونية. بالإضافة إلى دليل آخر يتضمن خطابًا موجها إلى طالبة بالكلية بتوقيع عقوبة الإنذار عليها، استنادًا إلى توصية لجنة التحقيق في المخالفات المسلكية التي يرتكبها الطلبة.

المؤشر 3.3: التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم

توجد آليات مطبقة لقياس مدى فاعلية نظم التدقيق الداخلي والخارجي الخاصة بالبرنامج، والتي تستخدم في وضع أدوات التقييم، ومنح الدرجات للطلبة على إنجازاتهم.

الحكم: *مستوف جزئيًا*

- ترصد سياسة التعليم والتعلم بجامعة البحرين، التي أقرها مجلسها في العام 2018، عناصر التقييم، وتؤكد على أهمية مراجعة وتطوير أساليب التقييم ومعاييره. ويتناول الفصل الثالث من نظام الدراسة والامتحانات، تحديد القواعد والأساليب الخاصة بتقويم الطلبة. وتقرر المادة: (56)، من ذلك النظام مبدأ تولي لجنة ضمان الجودة والقسم المعني مراجعة وتحليل الامتحانات النهائية بشكل فصلي؛ للتحقق من تنوع الأسئلة، ومواءمتها للمخرجات التعليمية للمقرر والبرنامج. ويعرض الفصل الثاني من نظام اعتدال الامتحانات، وتقويم الطلبة، القواعد الخاصة بالاعتدال الداخلي القبلي والبعدي للامتحانات ووسائل التقويم.

- لم يرفق بتقرير التقييم الذاتي أيةُ أدلة تطبيقية تظهر مدى مساهمة عملية التدقيق الداخلي في مراجعة وتحسين كلٍّ من المقررات الدراسية والبرنامج، حتى مع إرفاق نماذج معبأة من استمارة الاعتدال الداخلي القبلي كالاستمارة التي تخص مقرر مناهج البحث، والأخرى التي تخص مقرر القانون الجنائي مع التعمق، لم يقدم البرنامج أي أمثلة على تعديلات تمت بناء على ما ورد في الاستمارات. غير أنه قُدِّم للجنة المراجعة ضمن الأدلة الإضافية محضرٌ لاجتماع لجنة الاعتدال الداخلي تقرر فيه اعتماد أسماء الأساتذة القائمين على عملية الاعتدال الداخلي (القبلي والبعدي)، لكل مقرر، وقد انتهى الاجتماع لعدم وجود مشكلات في التقييم، كما قُدِّمَ أيضًا تقريرٌ للجنة الاعتدال الداخلي للامتحانات في قسم القانون العام، انتهى إلى أنه لا توجد مشكلات بالنسبة لكافة المساقات. وتتفهم لجنة المراجعة أن تطبيق إجراءات الاعتدال لا تزال حديثة في الكلية، ولكنها ترى أنه مع بذل مجهود أكبر، فستسهم هذه الإجراءات في تحسين المقررات والبرنامج بشكل عام، خاصة في وجود آليات جيدة مطبقة حاليًا في الكلية ذات الصلة؛ إذ تسهم في تحقيق الإنصاف في توزيع الدرجات مثل اللجنة التي تُعْنَى بدراسة توزيع الدرجات لكل مقرر في القسم بعد الاختبار النهائي لضمان اتساق الدرجات بين جميع شُعب المقرر، وتقديم منسق المقرر تقريرًا لتوضيح أسباب تدني درجات الطلبة في المقرر حال حدوث ذلك.

- بشكل عام، ترى لجنة المراجعة أنَّ عملية الاعتدال الداخلي محددة بطريقة جيدة. ومع ذلك، وبالنظر إلى الأدلة المقدمة، تلاحظ اللجنة أنَّ عمليات الاعتدال محدودة؛ إذ لم تجد اللجنة أيَّ دليل لوجود استمارة اعتدال تتضمن تعليقات أو ملاحظات مكتوبة، فجميع ما قُدِّم في الأدلة من استمارات معبأة يقتصر على التأشير أمام استيفاء بنود الاستمارة. بالإضافة لوجود بعض المسائل الشائكة في التقييمات، على الرغم من عمليات الاعتدال والتي ذكرت سابقًا في هذا التقرير (فقرة: 3.1)، ككون أسئلة امتحانات بعض المقررات محدودة، وغير متنوعة؛ مما يستدعي البرنامج القيام بعمليات مراجعة داخلية، وتقييم أكثر صرامة ودقة؛ لتحديد مدى فاعلية الاعتدال الداخلي، وهو ما توصي به اللجنة.

- لم يتضمن تقرير التقييم الذاتي أية أدلة تؤكد وجود إجراءات رسمية وملائمة؛ من أجل التدقيق الخارجي للتقييمات، واختيار المدققين الخارجين سوى ما جاء في المادة: (9) فقرة (أ)، من نظام اعتدال الامتحانات، وتقويم الطلبة، والمادة: (6)، من ملحق هذا النظام، أمَّا الأدلة الأخرى التي أشار إليها التقرير، فلم تتضمن شيئًا يتعلق بهذا التدقيق. فقد تم تسليم دليل للجنة المراجعة، يحتوي على صورة لخطاب موجَّه من عميد الكلية لعميد إحدى الجامعات الخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة لمقترح بدء تعاون في مجال المعلومات الأكاديمية، وهو مستند غير كاف للتدليل على بدء الكلية إجراءات الاعتدال الخارجي. وتم أيضًا تسليم دليل، يتضمن نموذج للإقرار الذي يقدمه المراجع الخارجي، ولكنه نموذج فارغ. وأظهرت جميع اللقاءات التي عقدتها اللجنة مع عميد الكلية، ورئيس قسم القانون العام، ومنسق البرنامج، وأعضاء هيئة التدريس أنه لم يتم بعد تطبيق نظام التدقيق الخارجي. ويؤكد التقرير أن المراجعين الخارجيين الذين يتم اختيارهم في كلية الحقوق هم أكاديميون خارجيون أو خبراء في الموضوع، وأرفق التقرير أدلة تتضمن سيرًا ذاتية لثلاثة من رجال وسيدات القانون غير الأكاديميين، وغير الحاصلين على درجة الدكتوراه. والمفترض عادة، خاصة في برامج الدراسات العليا، أنْ يُستعان في التدقيق الخارجي بأكاديميين ذوي خبرة؛ للاستفادة من رؤيتهم وخبرتهم في مراجعة، وتحسين كل من المقررات الدراسية والبرنامج. على أي حال، لم يقدم تقرير التقييم الذاتي أيَّ دليل على أنه قد تم بالفعل الاستعانة بأي من هؤلاء المدققين الخارجيين الذين أُرْفِقَتْ سيرُهم الذاتية. وفي ضوء كل ما سبق بشأن التدقيق الخارجي، توصي اللجنة بأن تشرع الكلية على الفور في التطبيق الفعلي لنظام التدقيق الخارجي، وأن تتوخى في عملية اختيار المدققين الخارجيين أن يكونوا على قدر من الخبرة والكفاءة الأكاديمية التي تفيد في تطوير وتحسين فاعلية البرنامج.

المؤشر 3.4: التعلم القائم على العمل

حيثما يطبق التعلم القائم على العمل، توجد سياسة وإجراءات لإدارة عملية التعلم القائم على العمل وتقييمها؛ للتأكد من أن خبرة التعلم المقدمة مناسبة من حيث المحتوى والمستوى لتلبية مخرجات التعلم المطلوبة.

الحكم: غير منطبق

المؤشر 3.5: عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة

حيثما يطبق عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة، توجد سياسات وإجراءات واضحة للإشراف عليه/ عليها، وتقييمه/ تقييمها، وتُحدد تلك السياسات مسئوليات وواجبات كل من المشرف والطالب، كما توجد آلية لمتابعة تطبيقها، وإجراء التحسينات ذات العلاقة عليها.

الحكم: *مستوف*

- يؤكد تقرير التقييم الذاتي، أن برنامج الماجستير يهدف إلى إكساب الطلبة مجموعة من المهارات المستهدفة، ويشير إلى دليل برنامج الماجستير في القانون العام. غير أنه عند اطلاع اللجنة على هذا الدليل لم تجده سوى خُطَّةٍ دراسيةٍ للبرنامج، حيث كان فقط عبارة عن قائمة من المقررات الدراسية مع الساعات المعتمدة المخصصة لها دون دلالة على كيفية إسهام رسالة التخرج في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وكما ذُكِر سابقًا في هذا السياق (فقرة: 1.2 من هذا التقرير)، لا يتضمن توصيف مقرر الأطروحة (LAW530)، أيَّ نوع من الربط بين مخرجاته، ومخرجات تعلم البرنامج. كما يشير تقرير التقييم الذاتي إلى دليل آخر، ينطوي على جدول ونشرة بخصوص ورش عمل عن بعد في تاريخ 14 يونيو 2020، لطلبة الدراسات العليا المسجلين في مقرر الأطروحة. وقد لاحظت اللجنة أن الدليل المشار إليه جاء في إطار نشاط قسم القانون الخاص، ويقوم به أعضاء ذلك القسم وحدهم، دون إشارة إلى قسم القانون العام وماجستير القانون العام. وبناء على كل هذا، تنصح لجنة المراجعة الكلية بتوضيح وتوثيق كيفية إسهام مقرر الأطروحة ورسالة الماجستير في تحقيق مخرجات تعلم البرنامج. على الرغم من ذلك، استخلصت اللجنة – من المقابلات المتفرقة التي قامت بها أثناء الزيارة الافتراضية – أن الأطروحة تجربة تعلمية للطلبة تحظى بمستوى عال من رضاهم، مع ضرورة ما

وصى به الفريق سابقًا في هذا التقرير (فقرة: 1.3)، بخصوص إعطاء وزن أكبر للرسالة؛ لأنها أفضل تطبيق للربط بين النظرية والتطبيق العملي؛ كأن تكون الساعات المعتمدة لها (9) ساعات بدلا من (6) ساعات.

- يتضمن الفصل العاشر من نظام الدراسات العليا بجامعة البحرين القواعد المنظمة للتدريس والإشراف على الأطروحات بالجامعة. وتراعي لجنة الدراسات العليا عند اختيار المشرفين، تخصصات الأعضاء، ونِصَاب الإشراف لكل مشرف، وموافقة مجلس القسم. وقدمت الكلية كدليل نماذج لطلبات الملتحقين بالبرنامج لتعيين مشرفين للرسائل، ومحاضر لمجلس القسم ناقشت مقترحات تطوير الخطة الدراسية وتطوير برنامج الماجستير، وتوصيف المقررات، والخطة البحثية، وتشكيل لجان مناقشة الرسائل. وتضمن تقرير التقييم الذاتي– بشكل مختصر– وصفًا لأدوار ومسئوليات كل من المشرفين والطلبة. كما تبين – من خلال المقابلات مع طلبة البرنامج وأعضاء هيئة التدريس– إلمامهم بها.

- يذكر تقرير التقييم الذاتي، أنه فيما يخص المكونات البحثية في البرنامج، يقوم أساتذة المقررات بتقييم الطلبة، ومتابعة مدى تقدمهم في الأبحاث من خلال مشاركاتهم طوال الفصل الدراسي، وذلك بإلزامهم القيام بعدة أمور ابتداء من اختيار وتحديد عنوان كل بحث في بداية الفصل؛ لضمان السير نحو الاتجاه الصحيح، إلى وضع خطة البحث وإرسالها لأستاذ المقرر لتقديم الملاحظات عليها، إن وجدت، وأخيرًا تسليم جزء من البحث وذلك قبل إرساله في شكله النهائي، مع تخصيص نسبة مئوية من درجات المقرر لهذه المشاركة والأعمال. وبحسب تقرير التقييم الذاتي، فإن الطالب يقوم بعد التسجيل وتعيين المشرف على الأطروحة بتقديم خطة بحثه للمناقشة في حلقة بحثية عامة (Seminar)، غير أنه على إثر جائحة كورونا تقرر استبدال الحلقة النقاشية بإسناد تدقيق خطة مشروع الأطروحة إلى محكمين متخصصين. وأثناء اللقاءات التي عقدتها اللجنة، أكد بعض الخريجين والطلبة استفادتهم بقدرٍ كبير من الملاحظات والانتقادات التي تثار أثناء الحلقة البحثية. ولذلك، توصي اللجنة بالعودة سريعًا لهذا الأسلوب العلمي البناء في مرحلة الدراسات العليا لما له من فائدة لصاحب البحث، ولزملائه المشاركين.و يمكن تجنب أخطار الجائحة بإجراء الحلقة البحثية عبر وسائل التواصل الإلكتروني، أو تقليص أعداد المشاركين في الحلقة مع الالتزام بقواعد السلامة الصحية.

- يلتزم المشرف بمتابعة مستوى تقدم الطالب وما أنجزه في أطروحته، من خلال تعبئة استمارة تتضمن تقريرًا يتم تسليمه في نهاية كل فصل دراسي عن أداء الطالب. وقد قدم البرنامج – كدليل للجنة – ثلاثة

نماذج من استمارة متابعة لطلبة الدراسات العليا. ويُفْصَلُ الطالب من البرنامج إذا أعطاه المشرف تقدير: (Unsatisfactory Progress/UP)؛ أي (تقدم غير ملائم) لفصلين متتاليين. وتعقد الكلية ورش عمل للطلبة المسجلين في مقرر الأطروحة؛ لدعمهم في مسيرتهم التعليمية والبحثية، كذلك توجد المكتبة الرئيسة ومكتبة الحقوق كمكتبة فرعية لديها اشتراكات في قواعد معلومات كثيرة من أبرزها المنهل، ومعرفة–**e**، ويستطيع الأستاذ وطالب الدراسات العليا أنْ يقترح في أي وقت شراء كتاب معين. وأثناء الزيارة الافتراضية، وفي المقابلة مع أساتذة القسم، أكدوا أنه توجد متابعة مستمرة لتقدم الطالب من قبل المشرف، وهناك تقرير يُرفع للجنة الدراسات العليا عن مدى تقدم الطالب في كتابة الأطروحة. وفي المقابلة مع طلبة وخريجي البرنامج، أبدوا رضاهم عن عملية الإشراف، وعلى المصادر الموجودة في المكتبة.

- يفيد تقرير التقييم الذاتي، أنَّ سياسة الجامعة "تعتمد في مجال الدراسات العليا على وضع آليات محددة معلنة وموثقة في مجال تقييم الأطروحة؛ إعلاء لمبدأ الاهتمام بالبحث العلمي بوجه عام، وتفعيلا لمبادئ النزاهة والشفافية والحياد في مجال تقييم الأطروحة، وذلك في ظل متابعة جادة من عمادة الدراسات العليا". وللدلالة على هذا، قدمت الكلية خمسة نماذج لأطروحات تمت مناقشتها، أربع منها في تخصص القانون الجنائي والخامسة في تخصص القانون الدستوري، بعضها متميز والبعض الآخر متوسط، لكنها التزمت جميعها القواعد الأساسية والمنهجية للبحث العلمي، وإنْ عابها جميعًا، في نظر لجنة المراجعة، قلة الاستعانة بالمراجع المكتوبة بغير اللغة العربية. ولذلك تنصح اللجنة بالعمل على تشجيع وتدريب الطلبة على الاستعانة في أطروحاتهم بالمراجع الأجنبية المتخصصة التي ينبغي على المكتبة توفيرها سواءً ورقيًّا أو إلكترونيًّا.

- يؤكد تقرير التقييم الذاتي، أنَّ مجلسي قسمي القانون العام والخاص، ولجنة الدراسات العليا بالقسمين والكلية يعملان على "متابعة سياسة وإجراءات مشروع الأطروحة من خلال ما يصدرانه من قرارات تتعلق باختيار المشرفين، والموافقة على موضوع الأطروحة ومخاطبة المشرفين بإعداد تقارير تتعلق بمدى تقدم الطالب في كتابة أطروحته، وكذلك تشكيل لجان المناقشة والحكم على الأطروحة، واعتماد منح درجة الماجستير، فضلا عن متابعة نسبة الاقتباس في الأطروحة، وتوافر الأمانة العلمية لدى الطالب، ومراجعة تقرير لجنة المناقشة، والحكم على الأطروحة، والتصويبات المطلوبة من الطالب

القيام بها، ومدى التزامه بتنفيذها". وتتضمن الأدلة على تفعيل ذلك محاضر اجتماعات قسم القانون العام، ولجنة الدراسات العليا بالقسم والكلية.

المؤشر 3.6: إنجازات الخريجين

تتسق إنجازات الخريجين مع إنجازات خريجي البرامج الأخرى المماثلة، ويتضح ذلك في أعمال الخريجين التي خضعت للتقييم، ومعدلات تقدمهم، ووجهتهم الأولى بعد التخرج.

الحكم: *مستوف*

- قُدم للجنة دليل، عبارة عن مجموعة من أعمال الطلبة البحثية ضمن مقرر مناهج البحث (LAW500)؛ وقد اتطلعت اللجنة على عروض واختبارات الطلبة ضمن متطلبات المقررات الأخرى، وهي تظهر بشكل عام جدية عملية تدريبهم على البحث العلمي، والتعرف على أدواته المختلفة، وكذلك جدية عمليات التقييم. وعكست لقاءات اللجنة مع أرباب الأعمال والخريجين انطباعًا إيجابيًّا عن مستوى خريجي البرنامج، وحماسًا ورغبةً في مواصلة الخريجين طريق البحث العلمي، كما تبين للجنة من فحص أطروحات الماجستير الخمس التي قدمت ضمن الأدلة، أنها – بصورة عامة – مناسبة وتستوفي المتطلبات الأساسية للقواعد المنهجية للبحث العلمي، وتعادل نظيراتها في البرامج الأكاديمية المماثلة.

- تم تسليم اللجنة جداول بأعداد الطلبة المقبولين والمتخرجين في البرنامج منذ العام الأكاديمي 2015–2016، حتى العام الأكاديمي 2019–2020. ويظهر من هذه الجداول أنه في العام الأكاديمي 2019–2020، كان عدد الطلبة المقبولين (10) طلبة، وعدد الطلبة الباقين قيد التسجيل (49) طالبًا، تسرب منهم طالبان، وتخرج منهم (6) طلبة، ومن ثم بلغت النسبة المئوية للخريجين (12%)، في حين بلغ متوسط المعدل التراكمي للطلبة الخريجين (3.54). ويقدر تقرير التقييم الذاتي، أنَّ نسبة الطلبة الذين تخرجوا تعد مناسبة مقارنة مع عدد الطلبة المقبولين، وهو ما تجده لجنة المراجعة مقبولا. ولم يتح للجنة الاطلاع على مدة الدراسة التي قضاها الخريجون في البرنامج، ومقارنتها بالبرامج الأخرى سواء برنامج ماجستير القانون الخاص في ذات الكلية، أو البرامج المماثلة في الجامعات الأخرى على الرغم من طلبها ذلك، حيث جاء تقرير مكتب ضمان الجودة عن المقايسات المرجعية لكلية الحقوق، الذي

قُدِّم كدليل إضافي خاليًا منها. وبناء عليه، تنصح اللجنة بتجميع وتوثيق بشكل مكتمل كافة المعلومات الإحصائية المتعلقة بتقدم واستبقاء الطلبة، ومقارنتها في البرامج الأخرى المماثلة.

- لم يتضمن تقرير التقييم الذاتي معلومات حول الاستفادة من البيانات المتعلقة بمستوى تقدم الطلبة ووجهات الخريجين في التحقق من استيفاء المعايير الأكاديمية بخلاف ذكر كدليل "تقرير دراسة سوق العمل"، والصادر عن مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في كلية الحقوق في العام الأكاديمي 2020-2021. ويتضمن هذا التقرير نتائج عدد من استبيانات الرأي بعضها يخصُّ برامج الدراسات العليا بالكلية. وبالنسبة للاستبيان الذي وزع على طلبة ماجستير القانون العام، فإنه لم يحدد عدد الطلبة الذين شاركوا فيه، مكتفيًا بذكر النسبة المئوية لكلٍّ من الجنسين، وقد جاءت النتائج إيجابية للغاية، فعلى سبيل المثال، مَنَحَ (50%) من المشاركين درجة (ممتاز) للبرنامج في تحقيقه المخرجات التعليمية الخمسة التي يتضمنها الاستبيان دون أي تفاوت بين مخرج وآخر. وفيما يخص الاستبيان الذي وزع على الخريجين، فقد كان يغطي خريجي كلية الحقوق عامة، فكان من المستحيل استنتاج أي معلومات خاصة بخريجي ماجستير القانون العام، ووجهات عملهم، أو معدلات توظيفهم. والوضع نفسه بالنسبة لنتيجة تحليل مستوى رضا لجنة أرباب الأعمال والخريجين. وبناءً عليه، تقر لجنة المراجعة بجهود الجامعة والكلية للتحقق من استيفاء المعايير الأكاديمية؛ إلا أنها توصي أيضًا الكلية بتحسين عملية تتبع الخريجين، وتجميع وتحليل البيانات الخاصة بهم، وبطلبة البرنامج؛ للتمكن من التحقق بشكل دقيق وواضح من استيفاء المعايير الأكاديمية.

- يتضمن "تقرير دراسة سوق العمل"، والصادر عن مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في كلية الحقوق في العام الأكاديمي 2020-2021، بعض نتائج عدد من استبيانات الرأي عن مستوى رضا طلبة الماجستير في القانون العام، وخريجي الدراسات العليا، ولجنة أرباب الأعمال والخريجين. والملاحظ أنه بالنسبة لنتائج الاستبيان التي حللت مستوى رضا خريجي الدراسات العليا، فإنه لم يتم ذكر عدد المشاركين في الاستبيان، واكتفى فقط بالإشارة إلى أنَّ (94%) من الخريجين قد توافرت لهم فرص عمل، دون تمييز بين منْ كانوا ملتحقين بالعمل بالفعل قبل التقدم للدراسة بالبرنامج، ومنْ أتيحت لهم فرصة العمل بعد الحصول على الماجستير. وهذه النتائج تشمل خريجي الدكتوراه (43% من المشاركين)، وخريجي الماجستير (57%)، ومن بين المشاركين نجد نسبة (24%) فقط من قسم القانون العام. وبصورة عامة، جاءت النتائج إيجابية للغاية (70% منحوا درجة "ممتاز" في بعض المعايير).

وبالنسبة لنتائج الاستبيان التي حللت مستوى رضا لجنة أرباب الأعمال والخريجين، والتي شارك فيها (11) فردًا من أعضاء اللجنة، فقد جاءت النتائج أيضًا إيجابية للغاية، حيث لم يقل تقدير: "ممتاز وجيد" معًا عن نسبة (90%)، بل بلغا (100%) في أنَّ برامج الماجستير بالكلية قد حققت "الدراية المتعمقة بفروع القانون العام أو الخاص"، وأيضًا في المهارات اللغوية في الصياغة القانونية، والتواصل الشفهي، وتبادل الآراء والمناقشة. ويبقى الإشارة إلى أنَّ لقاءات لجنة المراجعة مع ممثلي أرباب الأعمال والخريجين أظهرت درجةً عاليةً من الرضا لدى كل من الفريقين عن مستوى الخريجين والبرنامج. ومع ذلك، كانت هناك مطالب بالاهتمام بالتخصص الدقيق في المناهج لتمييز مرحلة الدراسات العليا عن مرحلة البكالوريوس مع وجوب العمل على زيادة الربط بالواقع العملي، وهو ما تراه ضروريًا أيضًا لجنة المراجعة.

المعيار (4)

فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتَّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

المؤشر 4.1: إدارة ضمان الجودة

يوجد نظام واضح لإدارة ضمان الجودة على مستوى البرنامج، يضمن تطبيق سياسات المؤسسة، وإجراءاتها، ولوائحها تطبيقًا فعالًا ومتسقًا.

الحكم: *مستوف*

- تستند سياسة الجودة في الجامعة إلى بنيان مؤسسي أعمدته: دليل الجودة، والسياسة التي أقرها مجلس الجامعة في العام 2015، لضمان جودة البرامج وتعزيزها في جامعة البحرين، والسياسة التي يتبناها مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي لإجراءات مراجعة الجودة الداخلية، ويتضمن موقع مركز ضمان الجودة معلومات عن المركز وعن مهامه، والخدمات التي يقدمها. ويسمح الدخول على موقع الجامعة، بالوصول إلى موقع المركز، والحصول على ذات المعلومات. وقد تمَّ تحديث سياسات الجودة في تاريخ 27 – 10 – 2020؛ لتحل محل السياسة المعتمدة في تاريخ 25 – 3– 2015. وتأكد للجنة المراجعة – من خلال المقابلات المتفرقة التي أجرتها – وجود آليات مؤسسية على مستوى الجامعة والكلية والقسم؛ لمراجعة سياسات ضمان الجودة.

- توفر سياسة ضمان وتحسين جودة البرامج في جامعة البحرين، إطار عمل لإدارة ضمان الجودة على مستوى البرنامج، وتشكل جزءًا لا يتجزأ من نظام إدارة ضمان الجودة المعمول به. بالإضافة إلى ذلك، هناك لجان متخصصة على مستوى الجامعة والكلية والقسم (على سبيل المثال اللجنة التنفيذية للجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الجامعة، اللجنة الاستشارية الأكاديمية للجودة على مستوى الكلية، ولجنة ضمان الجودة على مستوى القسم، وما إلى ذلك)، التي تشرف على ضمان جودة البرامج

الأكاديمية ونتائجها، مع وجود لجنتين استشاريتين على مستوى البرنامج، إحداهما لأرباب الأعمال والخريجين، والأخرى للطلبة. كما يوجد على مستوى الكلية مكتب ضمان الجودة الذي يضمن التطبيق المتسق لجميع ممارسات ضمان الجودة في الكلية، ويعمل بشكل وثيق مع لجان الأقسام.

- تقوم اللجان المختلفة في الكلية بمراقبة أنشطة ضمان الجودة، وتتحمل لجان الجودة – على مستوى الأقسام – مسؤلية تحسين البرامج الأكاديمية. وقد تأكدت لجنة المراجعة – أثناء المقابلات – من أنَّ عميد الكلية يعقد اجتماعات دورية مع رؤساء اللجان لمراجعة التقدم والتحسين في البرامج. وتتضمن الخطة التشغيلية لكلية الحقوق، والتي تعدها اللجنة الأكاديمية الاستشارية للجودة، تحديد أهداف التطور المستقبلي ومن أبرزها: استكمال التحول الرقمي، التدريب المهني للأساتذة، ربط البحوث العلمية بمتطلبات الرؤية الاقتصادية 2030، تحسين وتطوير البرامج الأكاديمية، بما في ذلك برنامج الماجستير في القانون العام. ومن خلال هذه اللجان والسياسات مجتمعة، يتبين للجنة أنه يوجد على مستوى الجامعة نظامٌ واضحٌ لإدارة ضمان الجودة.

- تم تفويض مكتب ضمان الجودة في الكلية مهمة ضمان الامتثال والتقييم والاعتماد في جميع الإدارات والبرامج. ويحتوي محضر الاجتماع المقدم – من بين الوثائق الداعمة – على أدلة عن تنفيذ المكتب لهذا التفويض إلى حدٍّ ما. أمَّا على مستوى الأقسام، فإنَّ لجان الجودة الخاصة بها مكلفة بمسئولية التحسين المستمر على مستوى البرامج، وتجتمع هذه اللجان بشكل دوري مع مدير مكتب ضمان الجودة لمتابعة أعمالها، وللتأكد من تنفيذ ممارسات ضمان الجودة وفقًا لخطة الكلية التشغيلية. وتعمل لجنة ضمان الجودة الخاصة بالقسم بالتنيسق مع موظفي البرنامج؛ لتسهيل تنفيذ ممارسات الجودة، ولضمان الاتساق في تنفيذ الخطط التشغيلية. غير أن، كما ذُكِرَ سابقًا في أجزاء متفرقة من هذا التقرير، وجدت اللجنة عدم اتساق/ قصور في تطبيق بعض السياسات، والإجراءات ذات الصلة ببرنامج الماجستير في القانون العام (على سبيل المثال، ما يخص صياغة وربط وقياس مخرجات التعلم، محدودية اعتدال التقييمات، وتوثيق للمعلومات غير متكمل). وبالتالي، توصي اللجنةُ الكليةَ بأن تشرع في تقييم الآليات المستخدمة لضمان التنفيذ المتسق للسياسات والإجراءات المتعلقة بضمان الجودة على مستوى الكلية، وأقسامها وبرامجها.

- تتضمن الأدلة المرفقة في تقرير التقييم الذاتي قائمة ورش عمل كلية الحقوق على موقع الكلية الإلكتروني الذي يفيد بعقد عدد من ورش العمل في الكلية عن الاختبار والواجبات وتطبيق " BlackBoard

Ultra"، وتدقيق الانتحال العلمي، وبعض الورش للإداريين، ودليل آخر، يشير لعقد ورشة تدريبية عن كتابة تقرير التقييم الذاتي، كما أنَّ اللقاءات التي عقدتها اللجنة مع مختلف الأطراف ذات العلاقة أظهرت وعيًا معقولًا بأهمية ضمان الجودة، واستيعابًا مقبولًا لأدوارهم ضمن فاعليتها. ويؤكد ذلك النجاح الظاهر في سرعة وكفاءة التحول الرقمي مع الظروف التي فرضتها الجائحة.

- فيما يتعلق بمتابعة وتقييم وتحسين نظام إدارة ضمان الجودة، فقد تم تضمين آلية لذلك في دليل الجودة. ومن المفروض أنْ تقوم اللجنة التنفيذية لضمان الجودة والاعتماد في الجامعة، بمراجعة سياسات وإجراءات ضمان الجودة على المستوى الجامعي، في حين أنه من المفروض أنْ يراجع مكتب ضمان الجودة على مستوى الكلية، ولجنة ضمان الجودة على مستوى القسم مراجعة عمليات إدارة ضمان الجودة على مستوى البرنامج. من حيث نظام إدارة ضمان الجودة في كلية الحقوق، يذكر تقرير التقييم الذاتي، أنه تتم مراقبته من خلال تنفيذ الخطة التشغيلية، والتي تتم مناقشتها في اجتماعات الكلية، واجتماعات اللجنة التنفيذية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. ويتم تقييم هذا النظام من خلال المراجعة الداخلية للكلية التي تُنَفَّذُ بناء على خطة تُعد من قبل اللجنة التنفيذية لضمان الجودة، وبالتنسيق ما بين مكتب ضمان الجودة في الكلية، ومركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة. ووفقًا لمحضر الاجتماع الثالث للجنة المراجعة الداخلية لكلية الحقوق، فقد تمت آخر مراجعة داخلية للكلية في تاريخ 11 أبريل 2021، مع قرار تنفيذ توصيات التحسين الناتجة عنها مع بداية العام الأكاديمي 2021– 2022. وقد نتج عن هذه المراجعة تقرير مركز ضمان الجودة عن مراجعة الجودة الداخلية لبرنامج الماجستير في القانون العام حيث قدم، في ضوء التحليل الذي تضمنه، ما تعدُّه اللجنة مجموعة جيدة من التوصيات، أبرزها: تنفيذ خطة تدريبية على مستوى القسم لتدريب أعضاء هيئة التدريس، وعمل خطة تشغيلية على مستوى القسم، وإجراء خطة لتطوير أساليب التقييم والمقررات الدراسية وتعديلها بشكل دوري، وإيجاد توازن بين أعضاء هيئة التدريس وعدد الطلبة، والعمل على تنوع الكادر الأكاديمي من ناحية الدرجات العلمية والخلفية الدراسية، وتنويع المقررات الدراسية لتفي بمتطلبات البرنامج، وهي جميعًا تتوافق مع ما توصلت إليه اللجنة من أحكام؛ مما يجعلها تحثُّ البرنامج بقوة على الأخذ بها، ووضعها موضع التنفيذ الفعلي بأسرع وقت ممكن.

المؤشر 4.2: إدارة وقيادة البرنامج

يدار البرنامج بطريقة تبين وجود قيادة فعالة ومسئولة، وخطوط واضحة للمسئولية.

الحكم: *مستوف*

- لدى الكلية هيكل تنظيميٌّ مناسبٌ لإدارة برنامج الماجستير في القانون العام، حيث يوجد مجلس كلية، ومجلس قسم القانون العام، وعميد الكلية، ورئيس قسم القانون العام، ومُنَسِّق الدراسات العليا، ولجنة الدراسات العليا على مستوى الكلية، ولجنة الدراسات العليا في قسم القانون العام. وأثناء الزيارة الافتراضية، ذكر أنه يوجد تقسيم داخلي في قسم القانون العام إلى أربع شُعَب؛ تُعْنَى كل واحدة منها بواحد من التخصصات الآتية: القانون العام، والقانون الجنائي، والقانون الدولي، والقانون المالي. ويسير هذا التقسيم في توجه نحو استقلال هذه الشُّعَب في المستقبل، وتكوين أقسام مستقلة. وتؤيد اللجنة هذا التوجه لما فيه من تدعيم لفكرة التخصص.

- لدى جامعة البحرين لائحةُ مهام ومسئوليات اللجان؛ ملحقة بدليل الجودة، حيث تُحدد وصف، وعضوية، ومهام، ومسئوليات كل لجنة من لجان الجامعة، ومنها لجنة الدراسات العليا. ولكل مجلس في كلية الحقوق، إنْ كان على مستوى الكلية، أو على مستوى القسم، مسئوليات واضحة تضمن التواصل الفعال، والتدرج السليم في اتخاذ القرار، ومن ثم، المراجعة والتدقيق. فمُنَسِّق الدراسات العليا هو حلقة الوصل بين الكلية وعمادة الدراسات العليا؛ وهو الذي يترأس لجنة الكلية للدراسات العليا، ويمثل أيضا الكلية في مجلس الدراسات العليا الذي يضمُّ في عضويته مُنَسِّقي الدراسات العليا في الأقسام العلمية؛ فضلاً عن ارتباطه المباشر بعميد الكلية. ويُعيَّن مُنَسِّق الدراسات العليا من قِبل عميد الكلية طبقًا للاشتراطات التي يضعها نظام الدراسات العليا؛ حيث ينبغي أن يكون من أعلى الدرجات العلمية، كما لا يمكن أن تقل درجته عن أستاذ مشارك، ويتبع المُنَسِّقُ عميدَ الكلية مباشرةً. ويرتبط رئيس لجنة الدراسات العليا في قسم القانون العام بمُنَسِّق الدراسات العليا، ومنهما تتكون لجنة الدراسات العليا على مستوى الكلية. وعلى رئيس قسم القانون العام رفع ما ينتهي إليه مجلس القسم بشأن الموضوعات التي تتعلق بالدراسات العليا إلى مجلس الكلية. والذي أيضًا لا يكون من سلطته اتخاذ القرار؛ إنما يتطلب رفعه إلى إدارة من إدارات الجامعة ذات الصلة. وبشأن موضوع الدراسات العليا يتمُّ رفعه إلى عمادة الدراسات العليا، والبحث العلمي ذات العلاقة المباشرة بموضوعات الدراسات العليا. وترى اللجنة أنَّ التسلسل الإداري، والتواصل الفعال في إدارة البرنامج متحققٌ.

- لدى جميع اللجان اختصاصاتٌ واضحةٌ مذكورة في دليل الجودة وملحقاته. بالإضافة إلى ذلك، في مرحلة تشكيل كل لجنة من اللجان، يصف خطاب القرار الذي يتم إرساله إلى أعضاء اللجنة أدوار

ومسئوليات اللجنة جنبًا إلى جنب أهدافها وعضويتها. كما يتضمن دليل الجودة، أيضًا توصيفات وظيفية للمناصب القيادية، وأعضاء هيئة التدريس؛ في حين تتضمن لائحة أعضاء هيئة التدريس الأدوار والمسئوليات والصلاحيات للموظفين الرئيسيين، مثل: رئيس الجامعة، والعمداء، وأعضاء هيئة التدريس. وبناءً على ذلك، تخلُص اللجنة إلى أن جميع المناصب، والمجالس، واللجان لها أدوارٌ واختصاصات محددة بوضوح.

- إنَّ وضوحَ المناصب الإدارية المختلفة، واختصاصات اللجان على مختلف المستويات يساعدُ في تحديد أين تكمن المسئوليات الأكاديمية والإدارية المختلفة، ومنْ هو المسئول بالضبط عن رعاية المعايير الأكاديمية للبرنامج على المستويات المختلفة: القسم والكلية والجامعة. كما تمَّ تأكيدُ ذلك للجنة من خلال المقابلات مع الهيئة الإدارية والأكاديمية بالكلية، ومحاضر الاجتماعات لمختلف اللجان التي تخدم البرنامج. وترى اللجنة أنه جدير بالذكر ارتباط لجان الدراسات العليا في القسم برئيس القسم المعني؛ إذ ترفعُ له هذه اللجان تقاريرها في كل أمرٍ يتعلق في موضوع من موضوعات الدراسات العليا كاقتراح تشكيل لجان المناقشة، وما إلى ذلك؛ الأمرُ الذي له أهميته بشأن مناقشة أوضاع الدراسات العليا في القسم وتطويرها.

- بوجود الهياكل التنظيمية والتسلسلات الهرمية الفعالة لتوجيه وإدارة البرنامج، بالإضافة إلى التسلسل الإداري الواضح الذي يدعم الاتصال وصنع القرار عبر الكلية، والمناصب الإدارية المحددة جيدًا والأدوار والمسئوليات الواضحة، ترى اللجنة أنَّ الإدارة الحالية لبرنامج الماجستير في القانون العام تُعبر بشكل مناسب عن قيادة فعالة ومسئولة. ويدار البرنامج وفق مبدأ الاجتماعات الدورية، وتحديد المسئوليات والاختصاصات بطريقة فاعلة، وينعقد مجلس القسم بصفة دورية منتظمة. وبالنسبة لضمان جودة البرنامج، فقد أكد المسئولون عن ضمان الجودة بالجامعة والكلية، وجود تنسيق مستمر بين لجنة ضمان الجودة على مستوى القسم، ومكتب الجودة في الكلية، ولجنة ومركز الجودة على مستوى الجامعة، كما أنَّ هناك اجتماعات مستمرة بينها جميعًا.

المؤشر 4.3: المراجعة السنوية والدورية للبرنامج

توجد إجراءات للتقييم السنوي الداخلي وللمراجعات الدورية للبرنامج، تشمل التغذية الراجعة الداخلية والخارجية، والآليات المطبقة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتحسين.

الحكم: *مستوف جزئيًا*

- لدى جامعة البحرين سياساتٌ وترتيباتٌ تنظيميةٌ للمراجعات السنوية، والدورية للبرامج الأكاديمية. كما يتم إعداد تقارير التقييم الذاتي السنوية للبرنامج من قبل مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الكلية، وفقًا للخطة التشغيلية، واعتمادًا على مجموعة من مصادر البيانات المختلفة، مثل: تفاصيل المقررات، نتائج تقييمات المقررات لكل فصل دراسي، التغذية الراجعة من لجان القسم واللجان الاستشارية، ونتائج استطلاعات الرأي. وأحد الأهداف الرئيسة لتقرير التقييم الذاتي هو التقييم السنوي لإنجاز أهداف البرنامج من خلال تقييم إنجاز مخرجات التعلم، سواء على مستوى المقررات والبرنامج بشكل عام. وقد تم إرفاق نسخة من التقرير السنوي للبرنامج للعام الأكاديمي2019–2020، ضمن الأدلة الإضافية، والذي يتضمن في نهايته توصيات وخطة تحسين واضحة لمعالجتها.

- توجد عدة جهات مسئولة عن متابعة تنفيذ توصيات خطة التحسين المقدمة بعد التقييم السنوي للبرنامج، وعلى وجه الخصوص، اللجنة التنفيذية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، واللجنة الأكاديمية الاستشارية للجودة في الكلية، ولجان الجودة في القسم ومجلسه. أما مجلس الكلية، فيشرف على هذا التنفيذ من خلال المناقشات في اجتماعاته الدورية، كما أكدت المقابلات خلال الزيارة الافتراضية. وعلى الرغم من أن اللجنة وجدت تحسينات أُدْخلت على البرنامج على مختلف المستويات؛ نتيجة المراجعة السنوية التي أجراها في العام الأكاديمي 2019–2020، وخطة التحسين الناتجة عنها؛ إلا أنها لم تستلم أي دليل يوثق بشكل ممنهج تقييم مستوى التقدم المحرز في تنفيذ خطة التحسين. وعلاوة على ذلك، لاحظ أعضاء اللجنة أيضا وجود مشكلات وممارسات توثيق مغلوطة متبعة في إعداد الأدلة لتقارير التقييم الذاتي (بما في ذلك التقرير المقدم إلى هيئة جودة التعليم والتدريب). ولذا، توصي اللجنةُ الكليةَ بالعمل على تحسين توثيق الأدلة لتقارير التقييم الذاتي، وضمان تنفيذ عمليات متابعة خطط التحسين، وتقييمها بشكل منهجي.

- وفقًا لسياسة ضمان الجودة، على جميع البرامج الأكاديمية في جامعة البحرين، بما في ذلك برنامج الماجستير في القانون العام، أنْ تتبع خطة الجامعة للمراجعات، والتي بموجبها يتم إجراء المراجعات الدورية. وتنص هذه السياسة على جمع المعلومات والتغذية الراجعة من مصادر متعددة، مثل الأطراف ذات العلاقة الداخليين والخارجيين، ونتائج تقييم مخرجات التعلم، وفاعلية المنهج الأكاديمي. وتشمل خطة الجامعة المراجعات الداخلية، وكذلك المراجعات الخارجية التي تجريها هيئات الاعتماد الدولية

وضمان الجودة الوطنية والأطراف ذات العلاقة الخارجيون. ويتم رفع تقارير المراجعة السنوية لبرنامج ماجستير في القانون العام في مواعيد محددة إلى مركز ضمان الجودة في الجامعة، ليستفاد منها في إعداد المراجعات الدورية للبرنامج من قبل المركز. وعلى الرغم من أنه تم التأكيد للجنة المراجعة – أثناء المقابلات – بإجراء مراجعة دورية للبرنامج من قبل مركز ضمان الجودة في الجامعة، وباستلام الكلية تقرير هذه المراجعة من المركز، إلا أنه تبين للجنة عند فحص التقرير المقدم ضمن الأدلة، أنه يفتقر إلى بعض المعلومات الأساسية مثل السنوات أو الفترة الزمنية التي تم تغطيتها في المراجعة الدورية والمعلومات الإحصائية المرتبطة بدفعة الطلاب الذين شملتهم المراجعة ونسب تحقق نواتج تعلمهم من سنة إلتحاقهم بالبرنامج وحتى تخرجهم وما شابه من معلومات أخرى مهمة لإعطاء صورة كاملة وشاملة عن البرنامج من خلال المراجعة الدورية له.

- وفق ما يتم في المراجعات السنوية للبرنامج، ففي حال إجراء أي مراجعة دورية للبرنامج، ستكون اللجنة التنفيذية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، واللجنة الأكاديمية الاستشارية للجودة في الكلية، ولجان الجودة في القسم ومجلسه هي الجهات المسئولة عن متابعة تنفيذ توصيات خطة التحسين المقدمة بعد هذه المراجعة. إلا أنه، لم يتم إجراء أي مراجعات دورية شاملة للبرنامج إلى الآن وفق معايير سياسة ضمان الجودة. وبالتالي، توصي اللجنةُ الكليةَ بتطبيق سياسة ضمان الجودة للجامعة من حيث القيام بالمراجعات الدورية الشاملة لبرنامج الماجستير في القانون العام، وتطوير، وتنفيذ خطط الحسين بناءً على نتائجها.

المؤشر 4.4: المقايسة المرجعية والاستبانات

تحلل دراسات المقايسة المرجعية والتعليقات المنظمة التي جمعت من استبانات الجهات ذات العلاقة، ويستفاد من نتائج التحليل في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرنامج، ويتم إطلاع الجهات ذات العلاقة على هذه النتائج.

الحكم: مستوف جزئيًّا

- أعدَّ مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة البحرين تقريرًا للمقايسات المرجعية لكلية الحقوق في العام الأكاديمي 2020–2021، وفقًا لسياسة المقايسة المرجعية على مستوى الجامعة.

كما تضمن التقرير نتائج المقايسة المرجعية لبرنامج الماجستير في القانون العام في جامعة البحرين، ونظيره في جامعة محلية، وأيضًا مقايسة له مع برنامجين مماثلين في جامعتين على المستوى الإقليمي. كما تضمن التقرير مقارنةً بين أهداف ومخرجات البرنامج إزاء معايير جمعية المحامين الأمريكيين. ويذكر تقرير التقييم الذاتي، أنَّ مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي قد قام أيضًا بعمل مقايسة مرجعية مع المعايير القومية الأكاديمية القياسية لقطاع كليات الحقوق التي نظمتها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في جمهورية مصر العربية. وعلى الرغم من أنَّ لجنة المراجعة تقر بأهمية هذه المقايسات، إلا أنها تجدها محدودة من حيث ما تغطيه من عناصر ومكونات البرنامج، وكل المقايسات مع البرامج الممثالة غير رسمية، كما أكدته المقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة، لذا توصي اللجنة بالقيام بمقايسات مرجعية عن طريق التواصل المباشر مع المؤسسات الأخرى التي تطرح برامج مماثلة؛ لجعل المقايسات أكثر شمولا، وتغطي جميع عناصر برنامج الماجستير في القانون العام.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنه واستنادًا إلى سياسة المقايسة المرجعية، تُستخدم نتائج المقارنة لاتخاذ العديد من القرارات التي تخص البرنامج مثل: هيكل المناهج، والمحتويات، والمقررات، وأن مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي قام برفع تقرير المقايسات المرجعية إلى مكتب عميد الكلية. وقد أُبلغت اللجنة – أثناء المقابلات – بأنه قد تم إدخال تعديلات على البرنامج؛ نتيجة لهذه المقايسات، مثل تعديلات على الخطة الدراسية من خلال إضافة بعض المقررات عليها، إلا أنه لم يوجد أي توثيق لهذه التعديلات، وهو ما تجده اللجنة ضروريًّا جدًّا، وخاصةً لأنَّ تقرير المقايسات المرجعية افتقر لتحليل النتائج، واكتفى بالاستنتاج إذا ما كانت أوجه المقارنة متشابهة أم لا، وفي كل الحالات كان الاستنتاج أنَّ هناك تشابهًا. ولذلك تحث اللجنةُ الكليةَ على توثيق القرارات التي يتم اتخاذها بناءً على نتائج المقايسات المرجعية.

- بالإضافة إلى نتائج المقايسات المرجعية، يستفيد برنامج الماجستير في القانون العام أيضًا من التغذية الراجعة التي يجمعها من الأطراف ذات العلاقة الداخليين والخارجيين، من خلال استبانات دورية لقياس مستوى رضاهم عن البرنامج ومخرجاته، والتي تحلل نتائجها لتستخدم في تطوير البرنامج وتحسينه. ومن بين الاستبانات تلك التي تُجْرَى على أعضاء هيئة التدريس،والطلبة، والخريجين، وأرباب الأعمال، واستبانات تقييم المقررات الدراسي. كما يتم جمع التعليقات أيضًا من خلال اللجان الاستشارية للبرنامج. ومن الوثائق المقدمة، وجدت لجنة المراجعة أدلة على استخدام هذه المدخلات لتوجيه عمليات صنع

واتخاذ القرار في البرنامج. وعلى سبيل المثال، علمت اللجنة، أثناء المقابلات، أنَّ أرباب الأعمال طالبوا الكلية بالاهتمام – بشكلٍ أكبرٍ – بالجانب العملي، وقد تم أخذ هذا في الاعتبار؛ إذ أكثرت الكلية من استخدام المحاكات لتقريب قضايا الواقع للطالب. وقد أدت التغذية الراجعة من أرباب الأعمال أيضًا إلى بعض التعديلات في موضوعات الأبحاث. أما آراء طلبة البرنامج بالنسبة لمنصات التعلم والتواصل الإلكتروني، فقد أدت إلى اتخاذ الكلية بعض القرارات الخاصة باستخدامات منصة (Microsoft Teams).

- الآلية التي تم الاعتماد عليها في البرنامج لتنفيذ التحسينات على أساس نتائج الاستبانات تتضمن استخدام الملاحظات المجمعة لإعداد خطة عمل لتحسين جوانب مختلفة من البرنامج (على سبيل المثال: المناهج، المقررات، والجانب العملي). وبمجرد تحليل جميع المدخلات، وإعداد الخطة، يتمُّ تكليف اللجان المعنية بالبدء في تنفيذ التحسينات المختلفة المدرجة في الخطة. ويتم بعد ذلك مراقبة تقدم اللجان من قبل، على وجه الخصوص، مكتب ضمان الجودة. وكما هو مذكور في تقرير التقييم الذاتي، يتم إبلاغ التغييرات المنفذة إلى مختلف الأطراف ذات العلاقة في الاجتماعات الرسمية (على سبيل المثال: اجتماع اللجنة الاستشارية من أرباب الأعمال والخريجين، اجتماع اللجنة الاستشارية للطلبة، واجتماع أعضاء هيئة التدريس). وعلى الرغم من هذا التوضيح في تقرير التقييم الذاتي، خلصت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات – إلى أن آلية إبلاغ النتائج إلى الأطراف ذات العلاقة (وخاصة الخريجين)، كانت بطريقةٍ منهجيةٍ ضعيفةٍ. وقد أعرب بعض منهم أنه جميعًا لا تصلهم الاستبانات ليشاركوا فيها. لذلك، توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بتقييم آلية توزيع نماذج استطلاعات الرأي؛ للتأكد من وصولها لأكبر عدد ممكن من الأطراف ذات العلاقة، وتقييم آلية إبلاغهم بالتغييرات، أو القرارات المتخذة على أساس ملاحظاتهم.

- فيما يخص الأطراف ذات العلاقة الذين يتمُّ إخبارهم بطريقة أو أخرى عن القررات التي تؤخذ، والتغييرات التي يتم إجراؤها على البرنامج بناءً على تعليقاتهم (على سبيل المثال، أعضاء اللجان الاستشارية)، فقد لاحظت اللجنة وبوضوح الرضا العام من جانبهم تجاه استجابة البرنامج لتعليقاتهم واقتراحاتهم. وقد تأكد ذلك لها خلال مقابلاتها مع مجموعات مختلفة من الأطراف ذات العلاقة.

المؤشر 4.5: متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية

يوجد لدى البرنامج مجلس استشاري مفعَّل، واستشراف مستمر لمعرفة احتياجات سوق العمل، والاحتياجات الوطنية والمجتمعية (حيثما كان ذلك مناسبًا لنوع البرنامج)؛ لضمان أن يكون البرنامج مناسبًا، ومواكبًا للعصر.

الحكم: *مستوف*

- لدى برنامج الماجستير في القانون العام لجنة استشارية من أرباب الأعمال والخريجين، ذات اختصاصات واضحة تنظم وتوجه واجبات أعضائها. وعلمت لجنة المراجعة – أثناء المقابلات– أن هذه اللجنة الاستشارية تخدم أيضًا برنامج الدكتوراه في القانون العام. إذ تضم اللجنة أرباب الأعمال، والخريجين، وممثلين عن القطاعين العام والخاص في سوق العمل القانوني، الذين يجتمعون مرة واحدة في السنة على الأقل. والهدف من اللجنة هو المساهمة في تصميم ومراجعة مناهج البرنامج، وتعزيز جودة المقررات الدراسية، وارتباطها مع متطلبات سوق العمل، والتحسين العام للبرنامج. وترفع اللجنة تقرير سير العمل والإنجاز إلى عميد الكلية.

- تمكنت لجنة المراجعة– من خلال اطلاعها على الوثائق ذات الصلة، ومما ورد أثناء المقابلات – من التأكد من أن توصيات اللجنة الاستشارية تُستخدم لتوجيه عمليات صنع واتخاذ القرار في البرنامج. وتتضمن أمثلةً على التغييرات التي تم إجراؤها على البرنامج؛ نتيجة ملاحظاتها ما يلي: زيادة الاهتمام بالجانب العملي في المقررات الدراسية؛ وإجراء بعض التعديلات في موضوعات الأبحاث لتتوافق بدرجة أعلى مع متطلبات سوق العمل القانوني.

- تكمن قيمة اللجنة الاستشارية بشكل أساسي في تعريف البرنامج بآخر المستجدات من حيث متطلبات سوق العمل القانوني والمجتمع المحلي؛ لكي يعد خريجيه وفقًا لها. وبالتالي، يقدم أعضاؤها للبرنامج توصيات واقتراحات بناءً على وجهات نظر حاضرة في سوق العمل القانوني. وتأخذ الآليات المستخدمة لاستنباط مثل هذه التوصيات شكلَ مناقشات تجري في اجتماعاتها السنوية، والتي يتم توثيقها في محاضر منظمة. وتقدر اللجنة الدور الفاعل للجنة الاستشارية في تطوير البرنامج، وتلبيته احتياجات سوق العمل والمجتمع المحلي.

- تعد استبيانات الطلبة والخريجين وأرباب الأعمال من الآليات التي يعتمد عليها البرنامج لفهم سوق العمل والمتطلبات المجتمعية. ودراسات سوق العمل الرسمية تقع أيضًا في نفس الفئة. وفي هذا السياق، أجرت كلية الحقوق – من خلال مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي – دراستها الخاصة لسوق العمل؛ للتأكد من مناسبة برامجها كافة، وتحقيقها متطلبات سوق العمل من حيث المعرفة والمهارات المطلوبة، وتوصلت الكلية في نهاية الدراسة – بالإضافة إلى بعض التوصيات – إلى الاستنتاج أنَّ "سوق العمل المحلي مازال في حاجة إلى خريجين متخصصين في المجال القانوني، لأهميته على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، فهو أحد المحركات الأساسية للدولة، واستقرارها الاقتصادي والأمني". وأكد مسئولو الجودة – أثناء المقابلات – أنَّ التركيز على الموضوعات التخصصية هو أحد القرارات التي تم اتخاذها في البرنامج بناء على نتائج دراسة سوق العمل. وعلى الرغم من أن هذه الدراسة كانت عامة من حيث النطاق، ولم تكن خاصة بمجال القانون العام بالتحديد، فإنَّ لجنة المراجعة تقر بقيمتها في الحفاظ على حداثة برامج الحقوق، وارتباطها بالسوق القانوني والمجتمع المحلي. ولكن في الوقت ذاته، تنصح اللجنة الكلية بالعمل على إجراء دراسات شبيهة خاصة ببرنامج الماجستير في القانون العام؛ لتكون أكثر تركيزًا على مجال البرنامج، وأشد دقة في استنتاجاتها؛ مما يمكن أنْ يساعدَ في تطوير البرنامج بدرجة أعلى.

- تتم مناقشة جميع النتائج من دراسات سوق العمل، والاستبيانات، واجتماعات اللجان الاستشارية من قبل الجهات المسئولة عن ضمان الجودة في الكلية، ويتم أخذها في الاعتبار في تقارير التقييم الذاتي السنوية، ويتم ترجمتها أيضًا إلى خطط تشغيلية للتحسين حسب الضرورة. وقد وجدت لجنة المراجعة أدلة على أن اللجنة التنفيذية لضمان الجودة والاعتماد على مستوى الجامعة تتابع الخطط التشغيلية هذه. إلا أنه، لم تجد لجنة المراجعة ما يشير إلى وجود عملية مراجعة منهجية وموثقة جيدًا للآليات المطبقة؛ بهدف استشراف سوق العمل والاسترشاد بنتائجها؛ مما يساعد على ضمان تلبية البرنامج لاحتياجات سوق العمل والمجتمع بطريقة مناسبة وفعالة. وبالتالي، توصي اللجنةُ بأن تقوم الكلية بمراجعة وتقييم الآليات المستخدمة للتأكد من أن البرنامج يلبي احتياجات سوق العمل والمجتمع المحلي.

هـ. الاستنتاج

بعد أَخْذِ تقريرِ التقييمِ الذاتيِّ الخاص بالمؤسسة، والأدلةِ التي جُمِعَتْ من المُقابلاتِ الشخصيةِ، والوثائقِ المُتَوافرةِ أثناء الزيارة الميدانية التي تمتْ بالفعل في الاعتبار، *ووفقًا لدليل مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية)*، والصادرِ عن هيئةِ جودة التعليم والتدريب بمملكة البحرين/ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي *2020*، فقد توصلتْ لجنةُ المراجعةِ إلى الحكم التالي:

يُمنح برنامج ماجستير في القانون العام المطروح بكلية الحقوق والمقدم في جامعة البحرين حكم: (جدير بالثقة).

وبناءً على استنتاجات اللجنةُ بشأن المعايير الأربعة، تلاحظ اللجنةُ، *مع التقدير*، ما يلي:

1. الدور الذي قام به القسم والكلية والجامعة للتحول إلى التعليم عن بُعد.
2. الأنشطة التدريبية التي تنظمها الكلية لطلبة البرنامج؛ كونها تساعدهم على اكتساب مهارة الدمج بين الجانبين النظري والتطبيقي، ومهارات التعلم المستقل.
3. فرص التنمية المهنية المتاحة لتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس.
4. إجراءات السلامة الإلكترونية المتبعة من قبل الجامعة.
5. الدور الفاعل للجنة الاستشارية في تطوير البرنامج، وتلبيته احتياجات سوق العمل والمجتمع المحلي.

ومن أجلِ تحسينِ أداءِ البرنامجِ، توصي اللجنةُ أنَّه يجبُ على كلية الحقوق في جامعة البحرين:

1. إعادة النظر في مخرجات تعلم البرنامج الحالية ومراجعتها؛ لتعكس بالتحديد التخصص الدقيق للبرنامج، ولجعلها قابلة للقياس بدقة ومتوائمة بشكل واضح مع المعايير الدولية، ومتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات.
2. الربط الملائم بين مخرجات تعلم المقررات والبرنامج، وضمان اِتِّسَاق مخرجات كل مقرر مع مخرجات البرنامج من خلال تحديد كل عضو هيئة تدريس لأهداف ومخرجات المقررات المسندة إليه تدريسها، والربط بينها وبين المساقات المختلفة للبرنامج في مصفوفة يتمُّ اعتمادها من قبل مجلس القسم.
3. ضمان وجود توصيف كامل لمحتوى كل المقررات الدراسية.

4. إدراج مراجع وفيرة وحديثة في كل المقررات، وضمان تنوعها بحيث تتضمن كتبًا، ومقالات، وتقارير.

5. مراجعة سياسة القبول بشكل منتظم، وتعديلها مع الأخذ في الاعتبار التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة، وعمل مقايسات مرجعية مع كليات متميزة إقليميًّا ودوليًّا لديها برامج ماجستير في القانون العام.

6. إعادة النظر في العبء الإداري والتدريسي للأساتذة، والحد الأعلى المُكَلَّفين به للإشراف على الأطروحات.

7. العمل على تحقيق توازن أفضل في التخصصات الدقيقة عند تعيين أعضاء هيئة التدريس.

8. زيادة المراجع الأجنبية الحديثة في المكتبة القانونية والعمل على الاشتراك في قواعد البيانات الدولية الإلكترونية المتخصصة في الحقل القانوني مثل: Westlaw و Lexisnexis؛ لأهميتها المرجعية سواء لطلبة مرحلة الماجستير، أو لأعضاء هيئة التدريس في بحوثهم العلمية.

9. ذكر عنوان الرسالة على الشهادة، أو ذكر التخصص الدقيق للخريج، والتوضيح والالتزام بشكل منتظم بالمدة الزمنية التي عادة ما يستغرقها إصدار الشهادة.

10. إجراء تقييم لخدمات الدعم المقدمة لطلبة البرنامج بشكل منتظم، وتحسينها وفقًا لاحتياجاتهم.

11. وضع أسئلة الامتحانات على نحو متنوع يضمن مستوى مناسبًا من الصعوبة، بحيث يمكن أن تقيس أكثر من مخرج، وأن تقيس مهارات التفكير النقدي للطلبة.

12. تطوير آلية واضحة ومحددة لقياس مخرجات برنامج الماجستير في القانون العام بطريقة مباشرة.

13. تنفيذ عملية المتابعة لإجراءات التقييم وتحسينها، وتوثيقها بشكل أكثر دقة ومنهجية.

14. توسيع نطاق تطبيق إجراءات كشف الانتحال؛ لتشمل كافة الأعمال التحريرية، وليس فقط الأطروحات العلمية.

15. القيام بعمليات مراجعة داخلية، وتقييم أكثر صرامة ودقة لتحديد مدى فاعلية الاعتدال الداخلي.

16. الشروع على الفور في التطبيق الفعلي لنظام التدقيق الخارجي، والتوخي في عملية اختيار المدققين الخارجيين؛ لكي يكونوا على قدر من الخبرة والكفاءة الأكاديمية التي تفيد في تطوير وتحسين فاعلية البرنامج.

17. العودة سريعًا لأسلوب الـ (Seminar)، في مرحلة الدراسات العليا لما له من فائدة لصاحب البحث ولزملائه المشاركين.

18. تحسين عملية تتبع الخريجين، وتجميع وتحليل البيانات الخاصة بهم، وبطلبة البرنامج؛ للتمكن من التحقق بشكل دقيق وواضح من استيفائهم المعايير الأكاديمية.

19. الشروع في تقييم الآليات المستخدمة لضمان التنفيذ المتسق للسياسات والإجراءات المتعلقة بضمان الجودة على مستوى الكلية، وأقسامها وبرامجها.

20. العمل على تحسين توثيق الأدلة لتقارير التقييم الذاتي، وضمان تنفيذ عمليات متابعة خطط التحسين وتقييمها بشكل منهجي.

21. تطبيق سياسة ضمان الجودة للجامعة من حيث القيام بالمراجعات الدورية الشاملة لبرنامج الماجستير في القانون العام، وتطوير وتنفيذ خطط الحسين بناء على نتائجها.

22. القيام بمقايسات مرجعية عن طريق التواصل المباشر مع المؤسسات الأخرى التي تطرح برامج مماثلة؛ لجعل المقايسات أكثر شمولا وتغطي جميع عناصر برنامج الماجستير في القانون العام.

23. تقييم آلية توزيع نماذج استطلاعات الرأي؛ للتأكد من وصولها لأكبر عدد ممكن من الأطراف ذات العلاقة، وتقييم آلية إبلاغهم بالتغييرات، أو القرارات المتخذة على أساس ملاحظاتهم.

24. مراجعة وتقييم الآليات المستخدمة؛ للتأكد من أن البرنامج يلبي احتياجات سوق العمل والمجتمع المحلي.